

جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



الموضوع

تأثير انخفاض أسعار البترول على اتخاذ القرار في الجزائر
(من 2013 الى 2017)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص رسم سياسات عامة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور :

من إعداد الطالبة:

تلعيش خالد

*بوسعيدة نسرين

لجنة المناقشة

الدكتور عبد السلام عبد اللاوي.....رئيسا

الدكتور تلعيش خالد.....مشرفا ومقرا

الدكتور فواز العابدعضوا ممتحنا

ماي 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مكتبة
١٤٢٠

إِهْدَاء

إلى اعز ما املك في الوجود أمي وأبي...

إلى من عشت معهم وتقاسمنا حلو الحياة ومرها إخوتي الأعزاء...

إلى كل صديقاتي ورفيقات دربي ...

إلى كل من يحبهم قلبي ولم يذكرهم لساني...

اهدي ثمرة هذا العمل...

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل والخالص إلى الدكتور المشرف على هذا العمل خالد تلعيث جزاه الله
خييرا بما أفادني به من نصائح وتوجيهات قيمة طول مدة انجازي لهذا العمل
كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة العلوم السياسية الذين تعلمنا منهم
الأخلاق قبل العلم

إلى كل من ساعدني على انجاز هذا العمل.

مقدمة

تعتبر الطاقة بمثابة العمود الفقري واحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات المتحضرة كونها تدخل في كل مناحي الحياة بصور مختلفة من تطبيق لأخر، ولقد عرفت مصادر الطاقة منذ أن خلق الله الكون إلى الآن تطورا ملحوظا بداية من الاستعمال البسيط للطاقات المتجددة، مروراً باكتشاف المحروقات، وصولاً في النهاية إلى اكتشاف الطاقة النووية الفتاكة.

والجزائر من الدول التي تزخر بموارد طاوية ضخمة، فبالإضافة إلى الموارد النفطية والغازية هناك قدرات كبيرة من الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية، حيث يتم الاستفادة من هذه الموارد الطاقية خاصة في إنتاج الطاقة، ومنذ استعادة السيادة الوطنية على الثروات الباطنية عملت الجزائر على استغلالها في توفير الطاقة والمواد الأولية للاقتصاد الوطني.

ويحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، إذ يساهم بمقدار ثلث الناتج الوطني المحلي الخام وحوالي نصف إيرادات ميزانية الدولة، كما يمثل الجزء الأكبر من العائدات الخارجية للبلاد.

ولقد شهد سوق النفط العالمي في السنوات القليلة الفائتة تناقص حاد في أسعار النفط اثر بشكل سلبي على اقتصاديات بعض الدول، خاصة تلك التي تعتمد على هذه السلعة كمصدر رئيسي في اقتصادها.

وعلى المستوى المحلي فان الجزائر تواجه اليوم أعظم التحديات، حيث بلغت الأزمة النفطية العالمية زحفها نحو الجزائر، مما اضعف الاقتصاد الوطني باعتباره يعتمد بنسبة تفوق 75% على العائدات النفطية، وهذا ما دفع الحكومة الجزائرية إلى تبني مجموعة من السياسات لمواجهة هذه الأزمة .

1-أسباب اختيار الموضوع :

إن الأسباب التي دفعتني إلى اختيار موضوع اثر انخفاض أسعار البترول على اتخاذ القرار في الجزائر تتمثل في ما يلي :

أ-الأسباب الذاتية :رغبتي الشخصية في دراسة هذا الموضوع من اجل التعرف أكثر على طبيعتها .
موضوع الأزمة النفطية الراهنة وجدته متداول على السنة كثير من الأفراد وفي كثير من الصحف والمجلات والبرامج التلفزيونية .

ب-الأسباب الموضوعية :

-قلة الدراسات والأبحاث التي تناولت مثل هذا الموضوع باعتباره موضوع حديث النشأة والظهور .
-يقيني بان الاقتصاد هو المحور الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في صناعة السياسة العامة الخاصة بها ، كما يعتبر أساس تحقيق الاستقرار داخل المجتمع من خلال الدور الكبير الذي يلعبه في تحسين المستوى المعيشي للفرد .

2 أهمية البحث :

تكمن أهمية هذه الدراسة في التوجه نحو التعرف على الأسباب الحقيقية وراء انهيار أسعار البترول ومدى تأثيرها على الاقتصاد الدولي بشكل عام واقتصادا الجزائر بصفة خاصة، وكذلك معرفة استجابة الحكومة لها .

3-أهداف الدراسة:

وتشمل النتائج التي أصبو للوصول إليها من خلال بحثي هذا وأوجزها في ما يلي :

-التعرف على مصادر الطاقة الموجودة في العالم والموارد الطاقوية الموجودة في الجزائر بصفة خاصة ومدى استغلال الدولة لها.

-دراسة وتحليل الأسباب وراء انهيار أسعار البترول والوضعية التي آل إليها الاقتصاد العالمي بصفة عامة واقتصاد الجزائر على وجه الخصوص .

-معرفة رد فعل الحكومة اتجاه الأزمة النفطية العالمية وتوجهاتها المستقبلية .

4-الدراسات السابقة :

1-سياسة الطاقة والتحديات البيئية في ضل التنمية المستدامة - حالبة الجزائر - ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد وتسيير البيئة ،للباحث فاتح بن نونة ،جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - ،2006-2007 ،حيث عالج الإشكالية: إلى أي مدى يعتبر نموذج استهلاك الطاقة الحالي خاصة الطاقات الاحفورية مسئولا عن الاختلال البيئي وتدهور مصادر الطاقة؟ حيث توصل إلى ضرورة إدماج البعد البيئي في إطار السياسات الطاقوية والبحث عن نموذج طاقي مستدام ،والمحافظة على حقوق الأجيال اللاحقة منم الموارد الطاقوية غير المتجددة .

2-مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر- ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص تحليل اقتصادي للباحث عبد الرؤوف تركي ،جامعة الجزائر 2014،3-2015 ،حيث عالج الإشكالية: الدور الذي تلعبه الطاقات المتجددة في إحداث التنمية المستدامة؟،وتوصل إلى أن الطاقات المتجددة هي الحل الأمثل للمزوجة بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، ومن ثمة تحقيق تنمية مستدامة .

3-الطاقات المتجددة في الجزائر :دراسة تحليلية ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،تخصص علاقات دولية وإستراتيجية ، للباحثة حورية دشانة ،جامعة محمد خضير ، بسكرة -2016-2017 ،حيث عالج الإشكالية :ما مدى إمكانية توجه الجزائر نحو الطاقة المتجددة في ضل تحديات استغلاله؟،وتوصلت إلى أن الجزائر تفتنت

إلى ضرورة التوجه نحو استغلال الطاقة المتجددة من خلال الإمكانيات الكبيرة المتاحة لها في هذا المجال حيث قامت بوضع مجموعة من المخططات للاستثمار في الطاقات المتجددة .

4- بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية، مذكرة مستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، للباحث عادل عمراوي - جامعة بسكرة - ، 2016-2017.، حيث عالج الإشكالية: إلى أي مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بتراجع أسعار النفط وما هي البدائل الكفيلة بتنويعه، حيث توصل إلى أن هذه الأزمة كانت لها انعكاسات سلبية على اقتصادنا الوطني باعتباره يعتمد على النفط بشكل كلي تقريبا وقدم حلول لتنويع الاقتصاد الوطني حيث أكد على ضرورة إيجاد مصادر دخل أخرى للاقتصاد كالطاقات المتجددة، السياحة، الفلاحة .

5- الإشكالية: ما مدى تأثير انخفاض أسعار البترول على اتخاذ القرار في الجزائر؟ .

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

أ- ما هي المكانة التي تحض بها الطاقة في العالم؟

ب- ما هي الأسباب وراء انهيار أسعار النفط في السوق الدولية؟ .

ج- ما مدى تأثير الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري وما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة لمواجهة أزمة

انهيار أسعار البترول؟

6- الفرضيات :

أ- الطاقة هي العمود الفقري للاقتصاد العالمي وعنصر أساسي لقيامه .

ب- انخفاض كبير في إيرادات تصدير النفط وخسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة .

ج- أثرت الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري بشكل كبير .

-توجهت الجزائر نحو استخدام الفوائض الموجودة في المالية العامة كخط دفاع أول لينتهي بها الحال إلى طبع

العملة الوطنية .

7- حدود الدراسة :

أ- الحدود الزمنية: تناولت في هذه الدراسة خلال الفترة ما بين 2013-2017: أي من بداية ظهور الأزمة

النفطية إلى مرور 5 سنوات عليها .

ب- الحدود المكانية: شملت دراستي هذه العالم ككل بصفة عامة والجزائر على وجه الخصوص .

8-مناهج الدراسة :

1-المنهج الوصفي التحليلي: هو منهج يقوم على وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة، من خلال تحديد موضوع الدراسة، استعنت به بغية الاستيعاب في وصف وتحليل بعض الأحداث والوثائق خاصة فيما يتعلق بالحديث عن أزمة انهيار أسعار البترول .

2-المنهج التاريخي: هو طريقة لتناول وتأويل حادثة وقعت في الماضي، يهدف إلى إعادة بناء الماضي بدراسة الأحداث الماضية معتمداً بالأساس على الوثائق والأرشيف باعتباره منهج يهتم بجمع الحقائق والمعلومات التي مضت، حيث اعتمدت عليه في الفصل الأول لبيان نشأة وتطور مصادر الطاقة وكذا نشأت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال .

3-المنهج الإحصائي: هو منهج يعتمد على جمع المعلومات والبيانات بطريقة رياضية وكمية، وهو فرع من الدراسات الرياضية التي تعتمد على جمع المعلومات والبيانات وتنظيمها ومن ثم تبويبها، وعرض جدول أو بيانه ثم تحليلها رياضياً واستخلاص نتائج بشأنها والعمل على تفسيرها، وقد اعتمدت عليه بهدف الحصول على الإحصائيات الخاصة بحجم المخزون العالمي من الطاقة وإمكانيات الجزائر منها .

9-تقسيم الدراسة: في هذا الإطار قمت بتقسيم البحث إلى فصلين الفصل الأول تناولت فيه الإطار المفاهيمي لمصادر الطاقة، وتطرت في المبحث الأول إلى التطور التاريخي لمصادر الطاقة قسمتها لثلاث مطالب، تناولت في المطلب الأول: نشأة وتطور مصادر الطاقة في العالم وفي المطلب الثاني تحدثت عن مفهوم الطاقة، أما في المطلب الأخير فتعرضت لأنواع مصادر الطاقة في العالم وأهميته .

أما في المبحث الثاني فتناول واقع قطاع الطاقة في الجزائر، قسمته لثلاث مطالب، تطرت في المطلب الأول لنشأة الدولة الجزائرية بعد الاستقلال والتي كان نموها تدريجي في استغلال مصادر الطاقة، أما المطلب الثاني خصصته للحديث عن الإمكانيات الطاقوية التي تحض بها الجزائر، في حين تناول في المطلب الأخير كمية الطاقة التي تنتجها الجزائر .

أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان أثار: انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة الوطنية، تناولت فيه مبحثين، المبحث الأول بعنوان: الأزمة النفطية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري تناولت فيه مطلبين، الأول بعنوان ملامح الأزمة النفطية العالمية، تطرت فيه لأسبابها ونتائجها على الاقتصاد العالمي، أما المطلب الثاني فتعرضت لبيان الوضعية التي آل إليها الاقتصاد الجزائري بعد الأزمة النفطية، أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان: تداعيات أزمة انهيار أسعار البترول

على اتخاذ القرار في الجزائر، تناولت فيه مطلبين، حيث تطرقت في المطلب الأول إلى انعكاسات الأزمة النفطية على القرار الاقتصادي الجزائري، في حين تعرضت في المطلب الثاني إلى التدابير السياسية والاجتماعية التي اتخذتها الجزائر لمواجهة الأزمة النفطية .

10- مصطلحات الدراسة:

- أ- الطاقة: هي القدرة على القيام بنشاط ما مهما كان نوعه فكريا أو عضليا، يتطلب لانجازه كمية مناسبة من الطاقة
- ب- البترول: هو سائل اسود يتكون من خليط معقد من الهيدرو كربونات وغيرها من المركبات العضوية السائلة، موجود في تشكيلات جيولوجية تحت سطح الأرض.
- ج- الأزمة: هي نقطة، تحول أو موقف مفاجئ يؤدي إلى أوضاع غير مستقرة وتحدث نتائج غير مرغوب فيها.
- د- اتخاذ القرار: هي مهارة عقلية عليا، تعرف بأنها إحدى عمليات التفكير المركبة والهادفة إلى اختيار البديل الأفضل لتحقيق الهدف.

11- صعوبات الدراسة: لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات ومشاكل، فمن خلال إعدادي للبحث صادفتني مجموعة من الصعوبات أهمه

- أ- قلة المراجع والكتب والدراسات التي تناولت مثل هذا الموضوع، خاصة بجامعة الجيلالي بونعامة باعتباره موضوع حديث النشأة بالإضافة إلى ضيق الوقت

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لمصادر الطاقة

تشكل الطاقة في العالم شريان الحياة واحد المقومات الأساسية لاستمرارها، فهي تدخل في جميع مجالات الحياة دون استثناء،

ومنذ أن عرف الإنسان الطاقة عمل على امتلاكها ومحاولة إيجاد السبل المختلفة للتحكم فيها، فعرف كيف يتحكم في الماء والرياح، وقد خطا خطوات في مجال تسخير الطاقة، فاخترع الآلة البخارية مهياً بذلك وسيلة لاستغلال الطاقة، ثم اكتشف البترول فيما بعد فحقق إنجازات هامة في المجال الصناعي وتأخذ الطاقة أشكالاً متعددة منها ما هو متجددة باستمرار كالطاقة الشمسية ومنها ما هو ناضب

مصيره إلى الزوال كالبتترول الذي يعتبر مصدر رئيسي للطاقة في جميع الدول

المبحث الأول: التطور التاريخي لمصادر الطاقة

الطاقة هي إحدى صور الوجود، فالكون مكون من أجرام وطاقة، والنظرية النسبية لانشطتين تنص على وجود تكافؤ بين المادة والطاقة، حيث يمكن أن تتحول كل منهما إلى الأخرى، ويمكن للطاقة أن تأخذ أشكالاً عدة منها: طاقة حرارية، كيميائية، كهربائية...

المطلب الأول: نشأة وتطور مصادر الطاقة في العالم:

تعتبر الطاقة بمثابة الوقود للإنسان في الكرة الأرضية والمحرك الرئيسي لتدوير عجلة الحياة فبدونها يكون الإنسان عاجزاً على مداولة أعماله ونشاطاته وقد مر استعمال الطاقة بجملة من المراحل عبر التاريخ تمثلت فيما يلي:

لقد استخدم الإنسان القديم الطاقة المتجددة كأشعة الشمس والرياح وجريان المياه والخشب منذ العصور الأولى، فاستغل طاقة الرياح لأول مرة عام 3000 سنة قبل الميلاد تقريباً على شكل مراكب شرعية في مصر وفي طواحن الهواء وقطع الخشب، وتوسع استعمال الطاقة نسبياً بعد اكتشاف النحاس والبرونز حيث يتم صهرهما والاستفادة منهما، ومن ثم تطورت عملية استخدام الطاقة المائية في أعمال الريّ وطحن الحبوب واهتم الإنسان ببناء السدود، واستغل الطاقة الشمسية أيضاً لتجفيف المواد الغذائية¹.

في القرون الوسطى (القرن الثامن عشر والتاسع عشر) بدأ عدد سكان العالم يزيد وازداد الطلب على الغذاء والسفر السريع والملابس والسكن، وتطورت المعرفة واكتشف الإنسان الآلة البخارية واستعملها في البواخر والقطارات، وتكاثر المعامل والسكك الحديدية وازدادت مع ذلك الحاجة إلى المحروقات، وبدأ الفحم الحجري يأخذ مكان الخشب لإنتاج الطاقة الحرارية وتم استعمال غاز الفحم بدلاً من الشمع².

أما البترول فقد اكتشف لأول مرة في فيلادلفيا 1865 ثم في باكو 1890، وبدأ استخدام مشتقاته شيئاً فشيئاً في الإنارة وطهي الطعام، ولم ينتشر استخدام النفط كمصدر رئيسي للطاقة إلى خلال الربع الثاني من القرن العشرين لتوفر كميات كبيرة منه وبأسعار زهيدة في الو. م. أ والشرق الأوسط، كذلك خلال القرن التاسع عشر ظهر مصدر آخر للطاقة وهو الطاقة الكهربائية والتي استعملت في الإنارة وتشغيل المحركات الكهربائية

¹ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2 افريل 2018 www.mechanic-tech.com/2014/01/nom-renewable.ene

² د. نصري ذياب خاطر، جغرافية الطاقة، ط1، الحنادرية للنشر والتوزيع، 2011، ص8.

والأجهزة الكهربائية المختلفة، وتم تسخير الفحم الحجري والبتروول والغاز الطبيعي والطاقة المائية لإنتاج الكهرباء واكتشفت فيما بعد الطاقة النووية. واستخدمت بدورها لإنتاج الطاقة الكهربائية وكذلك في المفاعلات النووية التي تنتج حرارة هائلة تولد البخار الذي يدير المولدات الكهربائية أو محركات السفن والغواصات، لكن مشكلة هذه المفاعلات النووية تكمن في نفاياتها المشعة واحتمال حدوث تسرب إشعاعي أو انفجار المفاعل كما حدث في مفاعل تشير نوبل الشهير.¹

وقد تم إنشاء أول محطة لتوليد الطاقة النووية سنة 1951 في الو. م. أ ثم أنشئت ثاني محطة سنة 1956²، واستخدمت آنذاك الطاقة النووية لغرضين أساسيين الأول غرض عسكري بحت لأجل التسليح أما الثاني فكان لأغراض سلمية، أهمها توليد الطاقة حيث بدأ التركيز على بعد الصدمة النفطية 1973، فبدأ تطوير المفاعلات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية.³ وزاد الإنتاج العالمي بقدر كبير وزاد عدد المحطات النووية.

المطلب الثاني: مفهوم الطاقة:

لقد تباينت أقوال العلماء والمفكرين حول تعريف مصطلح "الطاقة" فكر يعرفها حسب الدراسات والنتائج التي توصل إليها حيث يعرفها نصري ذياب خاطر بأنها المقدرة على القيام بشغل ضمن الاستخدام الاجتماعي، وتطلق كلمة طاقة على كل ما يندرج ضمن مصادر الطاقة، إنتاج الطاقة واستهلاكها، أيضا حفظ مصادر الطاقة.⁴

ويمكن تعريف الطاقة أيضاً: بأنها القدرة على القيام بعمل ما وهناك صور عديدة للطاقة الميكانيكية التي تولدها الآلات والطاقة الكيميائية التي تتحرر عند حدوث تغيرات كيميائية.⁵

الطاقة: هي القدرة القيام بنشاط ما وهي أساسية لتسيير الحياة اليومية سواء تعلقت بتشغيل الوسائل والأدوات التي يستخدمها الإنسان في حياته اليومية، أو انجاز نشاطاته المختلفة.⁶

¹ د، أمينة مخلفي، مدخل إلى الاقتصاد البترولي، قدمت لطلبة ليسانس، 2013، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2013-2014، ص10.

² د، محمد مصطفى نبيل، الشمس ومستقبل الطاقة، ط1، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، 1969، ص32.

³ عبد المطلب النقرش، الطاقة مفاهيمها، أنواعها، مصادرها، وزارة الطاقة والثروة المعدنية، المملكة الأردنية الهاشمية، ص18. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/03/15 على الرابط www.files.elebd3.net

⁴ نصري ذياب خاطر، مرجع سابق، ص7.

⁵ الطاقة، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2018/04/05 على الرابط <https://www.marefa.org>

⁶ حورية دشانة، الطاقة المتجددة في الجزائر: دراسة في التحديات، مذكرة ماستر، (مرفونة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2016-2017، ص9.

الطاقة: هي الوجه الآخر لموجودات الكون غير الحية، فالجماد بطبيعته غير قادر على تغيير حالته دون مؤثر خارجي وهذا الأخير هو الطاقة وبالتالي نقول إن الطاقة عبارة عن مؤثرات خارجية تتبادلها الأجسام المادية لتغيير حالتها، والطاقة هي قدرة المادة للقيام بالحركة أو العمل وتسمى التي تصاحبها حركة " طاقة حركية" أما التي لها صلة بالوضع تسمى طاقة كامنة.¹

يمكن تعريف الطاقة: على أنها القدرة على أداء شغل أو عمل والطاقة الكلية لأي جسم تعتمد على موضعه، حالته الحركية، حالته الداخلية وتركيبته الكيميائية² وكتلته.

ومن خلال التعارف السابقة نستنتج أن الطاقة هي المقدرة على القيام بنشاط مهما كان نوعه فكرياً أو عضلياً يتطلب لإنجازه كمية مناسبة من الطاقة.

المطلب الثالث: أنواع مصادر الطاقة المستهلكة في العالم و المكانة التي تحضي بها الطاقة:

أصبح مصطلح الطاقة متداول بشكل لم يشهد له التاريخ مثيل، فحياتنا باتت تعتمد اعتماداً كلياً على الطاقة، والتزايد البشري الذي عرفه العالم خاصة في القرنين العشرين والواحد والعشرين دفع الدول إلى الاهتمام بمصادر الطاقة بأنواعها والمتمثلة فيما يلي:

1-مصادر الطاقة المتجددة: هي تلك المصادر التي تتجدد باستمرار وتشمل:

الطاقة الشمسية: الشمس عبارة عن كرة ملتهبة مشعة، حيث يقدر الإشعاع الشمسي الواصل للأرض بـ 1,36/ متر مربع، 50%، منه تنعكس في الفضاء و15% تنعكس على سطح الأرض، و35% تمتص من قبل الهواء والماء والتربة³، والطاقة الشمسية من الطاقات المتجددة النظيفة، كما أن جميع مصادر الطاقة أصلها من الشمس، فالطاقات الأحفورية استمدت طاقتها المخزونة منها بالإضافة إلى طاقة المدّ والجزر فهي عبارة عن جذب الشمس والقمر لمياه الأرض، كذلك الحال بالنسبة لطاقة الرياح، هذه الطاقة يمكن تحويلها إلى حرارة وبرودة وكهرباء وقوة محرّكة وقد استخدمت الطاقة الشمسية قديماً في تسخين المياه وتخفيف بعض المحاصيل الزراعية، أما الآن فيتم استخدامها في ما يلي:

¹ عبد الرؤوف تركي، مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الجزائر، مذكرة ماجستير (مرقونة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014-2015 ص 66.

² عبد الرؤوف تركي، المرجع نفسه، ص 66.

³ د. أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط في الصادرات، دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، مجلة الباحث، (العدد 09)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 29.

التدفئة والتبريد: وكمثال على ذلك المدخنة التي تعمل بالطاقة الشمسية والتي تتألف من عمود متصل بداخل المبنى يخرج هذا الأخير عبر العمود ويدخل عبر الهواء البارد، ويمكن اختزان الطاقة الشمسية بطرف كيميائية وفيزيائية، كما يتم تحويل إلى طاقة كهربائية¹.

تقطير المياه يجعلها صالحة للشرب عن طريق تعريض المياه لضوء الشمس تتراوح من 6 ساعات إلى يومين.

الطهي بالطاقة الشمسية: بواسطة أجهزة شفافة حابسة للحرارة كما يتم تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية بطرق مباشرة وتقوم هذه التقنية على تجميع الخلايا الشمسية مع بعضها البعض في لوحة على التوالي تقوم بامتصاص الإشعاع الشمسي وتحويله إلى طاقة كهربائية، وتغلف هذه الخلايا بزجاج أو بلاستيك لحمايتها من التلف وضمان عملها لمدة تتراوح من 15-25 سنة.²

كذلك يتم تحويل الطاقة الشمسية الفضائية إلى طاقة كهربائية بوضع أقمار صناعية ضخمة في مدارات في الفضاء تعمل بتجميع الطاقة الشمسية وتحويلها إلى طاقة كهربائية، تنقل بواسطة شبكات خطوط الكهرباء موصولة بأجهزة استقبال على سطح الأرض، وأول من استغل هذه الطاقة هي الو.م.أ سنة 1968.³

طاقة الرياح: هي الطاقة المتولدة عن تحريك ألواح كبيرة مثبتة بأماكن مرتفعة بفعل الهواء، وتستخدم الطاقة الريحية في إنتاج الطاقة الكهربائية بواسطة محركات (توربينات) ذات ثلاثة أذرع دوارة تحمل على عمود تعمل على تحويل الطاقة الحركية للرياح إلى طاقة كهربائية، فعندما تمر الرياح على الأذرع تخلق دفعة هواء ديناميكية تتسبب في دورانها، وهذا الدوران يشغل التوربينات فنتج طاقة كهربائية، كما تستخدم توربينات الرياح في إنتاج طاقة ميكانيكية تستعمل في عدد كبير من التطبيقات كضخ المياه، الري، تجفيف الحبوب، تسخين المياه⁴... وهناك نوعين من الطرق لاستغلال الطاقة الريحية:

طريقة برية: ويتم إعداد توربينات مزدوجة بأبراج شاهقة لضمان تحقيق مردودات مرتفعة، وتعد المواقع الجبلية والهضاب بوجه خاص من المواقع الملائمة لاستغلال طاقة الرياح.

طريقة بحرية:

تتميز الرياح البحرية بالقوة والثبات وبذلك تزيد إنتاجيتها في البحر بنسبة 40 إلى 60% عنها في الشاطئ، وتتمتع التوربينات الهوائية البحرية بقوة هائلة مقارنة بتلك الموجودة في البر، ويتم استعمال الطاقة الريحية في ضخ

¹ د. نصري ذياب خاطر، مرجع سابق، ص 22-30.

² د. محمد رأفت إسماعيل ود. علي جمعان الشكيل، الطاقة المتجددة، ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1988، ص 42-62.

³ د. نصري ذياب خاطر، المرجع نفسه، ص 34.

⁴ د. نصري ذياب خاطر، المرجع نفسه، ص 20.

المياه، وطحن الحبوب، وتسيير السفن، وتوليد الكهرباء¹، وقد بلغ إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح لعام 2006 حوالي 74,223 ميغا واط بما يعادل 1% من الاستخدام العالمي للكهرباء².

وتقدر منظمة المقاييس العالمية طاقة الرياح الممكنة عالمياً بحوالي 2000 جيغا واط، وقد تم عام 1999 استغلال 10 جيغا واط منها 6,3 في أوروبا³.

الطاقة المائية: هي الطاقة الناتجة عن تدفق المياه أو سقوطها من الشلالات أو نتيجة لتلاطم أمواج البحار، حيث تنشأ عنها طاقة يمكنها استغلالها في إنتاج الطاقة الكهربائية في طاقة نظيفة متجددة، ولا ينتج عنها أي فضلات سامة مضرّة بالبيئة بل يساعد على التحكم في مياه الأمطار وحسن استعمالها، ويتراوح المردود المائي الكهربائي للمولدات المائية بين 80% و90% حسب نوع العنفة المستعملة، وتبلغ الطاقة الكهربائية الناتجة عن هبوط متر مكعب واحد من الماء من ارتفاع متر 2,51 واط ساعي لذلك تعتمد الطاقة المائية على شدة الجاذبية الأرضية ومدى ارتفاع المياه عن معمل الوليد، وتساهم الطاقة المائية بنسبة 19% من إنتاج الطاقة الكهربائية⁴، ويبلغ الإنتاج العالمي للطاقة الكهربائية من الماء 3 ملايين ميغا واط يوجد ربعها في إفريقيا و20% في أمريكا الجنوبية و16% في جنوب شرق آسيا و16% في الصين والاتحاد السوفيتي سابقاً ويتوزع الباقي في مختلف مناطق العالم لكن لا يتم استغلال إلى 150 مليون ميغا واط من هذه الطاقة أي حوالي 5% من الطاقة الكلية وتساهم الو.م.أ بنسبة 4% من الطاقة الكهرومائية العالمية⁵.

طاقة الحرارة الجوفية: هي الحرارة المخزونة تحت سطح الأرض والتي تزداد بزيادة العمق، وتخرج من جوف الأرض عن طريق الاتصال والنقل الحراري والينابيع الساخنة والبراكين الثائرة، ويمكن استغلال الحرارة الجوفية لباطن الأرض بالطرق الفنية المتوفرة وتأخذ عدة أشكال منها: الماء الساخن، البخار الجاف، الصخور الساخنة، الحرارة المضغوطة في باطن الأرض، وأفضلها البخار الجاف لقدرته الحرارية المرتفعة وعدم تسببه في تآكل المعدات⁶،

¹ أحمد بخوش، زرارة بطاش، الطاقات المتجددة كبديل لقطاع النفط، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية (مرقونة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2012-2013، ص8.

² د. نصري ذياب خاطر، مرجع سابق، ص19.

³ سمير بن محاد، استهلاك الطاقة في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية، مذكرة ماجستير (مرقونة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008-2009، ص3.

⁴ د. محمد رأفت إسماعيل رمضان، علي جمعان الشكيل، مرجع سابق، ص147.

⁵ د. أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص76.

⁶ د. أمينة مخلفي، المرجع نفسه، ص37.

وتشمل الحرارة الجوفية، طاقة حرارية لأرضية عميقة وتستخدم في توليد الطاقة الكهربائية وتغذية الحرارة للشبكات الحرارية الأكثر حجما المستخدمة في الإنتاج الصناعي وتدفئة المباني، أما النوع الثاني فهي الطاقة الحرارية الأرضية الهيدروولوجية، ويتم استخدام المياه مباشرة من خلال المياه الجوفية الموجودة في أعماق كبيرة ويستخدم هذا النوع لتوليد الحرارة أو الحرارة والكهرباء، وتستعمل الطبقات الكاملة للمياه الجوفية والتي درجة الحرارة لها ابتداء من 100 درجة مئوية لتوليد الطاقة الكهربائية، وأما النوع الآخر فيمكن في الطاقة البيروحرارية حيث تكون الصخور الرسوبية على أعماق 3 إلى 6 كيلومترات مع درجة حرارة تفوق 150° بمثابة خزانات، يتم الوصول إليها عبر اثنين أو أكثر من الآبار المحفورة في عمق الصخور الصلبة، حيث يتم عمل شقوق في الصخور، ثم ضخ المياه الباردة تحت ضغط عالي في الصخر ثم تسخينها ويعود إلى السطح عن طريق بئر ثانية، يقوم هذا الماء الساخن بدوره بتسخين الماء ذو نقطة غليان منخفضة ما ينتج¹ البخار من أجل التوربينات .

وأكثر من 99% من كتلة الكرة الأرضية عبارة عن صخور تتجاوز حرارتها 1000° د، هذه الكمية تكفي لتوليد طاقة كهربائية بكميات ضخمة عن طريق النشاط الإشعاعي الطبيعي² للصخور المكونة للقشرة الأرضية، ويشترط وجود مسامات نفوذة في باطن الأرض وطبقات خازنة للماء (طبقات جوفية فيها ماء أو بخار الماء).

طاقة الكتلة الحية:

هي الطاقة التي تستخرج من المواد النباتية والحيوانية بعد تحويلها إلى سائل أو غاز بالطرق الكيماوية أو التحلل الحراري، كما يمكن الاستفادة منها عن طريق إحراقها مباشرة أو استخدام الحرارة الناتجة في تسخين المياه أو إنتاج البخار الذي يمكن بواسطته تشغيل التوربينات أو إنتاج الطاقة الكهربائية، ويؤمن هذا المورد 10% من الطاقة المستهلكة في العالم،

ويبقى النوع الذي يحظى بالأهمية ومن بين مصادر الطاقة العضوية هو إنتاج الإيثانول من بعض المنتجات الزراعية كقصب السكر، الشمندر السكري، الذرة، حيث يستعمل هذا الكحول كوقود للسيارات بعد مزجه بالبنتزين في بعض الدول كالبرازيل والو.م.أ.³.

خصائص الطاقات المتجددة:

تتميز الطاقة المتجددة بعدة خصائص نذكر منها:

¹ احمد بخوش، زرارة بطاش، مرجع سابق ص 13-14.

² د. محمد رأفت إسماعيل، مرجع سابق، ص 110.

³ د. مخلفي أمينة، النفط والطاقات البديلة وغير المتجددة، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 8. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/18 على الرابط:

https : //revues.univ- ouargla . dz .

- تعد صديقاً للبيئة كونها تساهم في تحقيق التغيرات المناخية.
- متوفرة بكثرة في جميع أنحاء العالم.
- تمثل الأساس لإمداد الدول الصناعية بالطاقة بشكل مستدام.
- تعتبر الطاقة المتجددة اقتصادية في كثير من الاستخدامات.
- هي مصدر محلي لا ينتقل ويتلاءم مع واقع تنمية المناطق النائية والريفية واحتياجاتها.
- تتطلب مستوى تكنولوجي رفيع.
- تتميز بالديمومة والتجدد باستمرار.¹
- تلعب دور هام في حياة الإنسان وتساهم في تلبية متطلباته من الطاقة

الطاقات الناضبة:

النفط: يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ 1859 فهو مصدر أساسي للطاقة لا يمكن الاستغناء عنه، عرف النفط منذ القدم فقد وجد هيئة برك فوق الأرض في بعض الأماكن، كما لوحظ في أماكن أخرى طافيا فوق الماء فاستعمله البيزنطيون كوقود للحرق، والهنود الحمر لطلي أجسامهم وقد تم اكتشاف أولى بئر نفطية في الو.م.أ عام 1859،

والبترول سائل أسود يتواجد بين طبقات الصخور الرسوبية، ويتراوح عمق التصدعات الأرضية ما بين 500 إلى 3500م لبلوغ هذه الأماكن، ويستخرج النفط باستعمال طرق ووسائل متقدمة ذات حساسية عالية حين يندفع النفط في البداية بسرعة كبيرة تحت ضغط الغاز المصاحب له وضغط الماء، وعندما يقل تستخدم المضخات²،

وهناك عدة استعمالات للنفط الخام حسب نوعيته ويكمن الاختلاف بين أنواع النفط في المواد الهيدروكربونية المتواجدة فيه، حيث تتعاون كميات الكبريت والنيتروجين والأوكسيجين الموجودة فيه من لآخر وكلما قلت هذه المواد كانت نوعيته أفضل كون هذه المواد ملوثة عند احتراقها، وعليه هناك أساسين للتمييز بين أنواع النفط وهما الخام الخفيف والخام الثقيل، فالأول فيه كمية قليلة من المواد الملوثة والثاني ترتفع فيه نسبة هذه المواد، وهناك نفط خفيف، ثقيل، متوسط كما يوجد نفط حلو وآخر مرّ حسب كمية الكبريت الموجودة فيه.

¹ احمد بخوش، زرارة بطاش، مرجع سابق، ص4.

² احمد بخوش، زرارة بطاش، المرجع نفسه، ص1

وينتشر مخزون النفط في العديد من دول العالم، وتعتبر منطقة الشرق الأوسط من اغني المناطق في العالم بالنفط لاحتوائها على أكثر من نصف مخزون العالم منه حيث يتركز مخزون النفط في منطقتي الخليج والجزيرة العربية حيث بلغ المخزون العالمي للنفط 620 ألف مليون برميل منها 350 ألف مليون برميل في الشرق الأوسط دون اخذ مخزون دول إفريقيا بعين الاعتبار، ويأتي الاتحاد السوفيتي في المرتبة الثانية من حيث المخزون النفطي حيث يمتلك حوالي 13% من المخزون العالمي، تبقى 30% من مخزون النفط تتوزع على مختلف دول العالم كألم.أ. وبعض دول أمريكا الجنوبية وإفريقيا وشرق وجنوب شرق آسيا وأستراليا¹.

الغاز الطبيعي: هو عبارة عن خليط من الغازات القابلة للاحتراق والتي تتغير نسبتها ومكوناتها من حقل لآخر، وقد بقي منذ اكتشافه إلى غاية الحرب العالمية الثانية غاز مرافق يتم حرقه، غير أن التطور التكنولوجي مكن من إيجاد طرق مناسبة لاستغلاله فاستخدمت الأنايب لنقل الغاز،

ومع مطلع السبعينات من القرن العشرين إلى الآن بدأ التوجه نحو الاستثمار في الغاز الطبيعي بشكل واسع في جميع أرجاء العالم مما جعل الغاز الطبيعي يحتل مكانة مرموقة بين مصادر الطاقة، ويعتبر الغاز الطبيعي في الوقت الحالي الوقود المثالي في الاستعمال كونه متواجد بكميات كبيرة مع سهولة استخراجة ونقله بالإضافة إلى احتوائه على طاقة عالية وهذا بسبب خاصية الاحتراق السهل والكامل ولا يتطلب عمليات معالجة كبيرة لخلوه من الشوائب²، فهو لا يعطي عند احتراقه أي بقايا، وللغاز عدة استعمالات منهال صناعية كصناعة الإسمنت والألمونيوم والكلس والحديد، بالإضافة إلى تزويد المصانع بالحرارة اللازمة لذوبان المعادن والزجاج كما له استعمالات منزلية كتسخين المياه والتدفئة والتبريد ويستعمل كوقود للمحركات، حيث يوجد أكثر من مليوني سيارة في العالم تستخدم الغاز الطبيعي بدلاً من المازوت والبنزين، وأهم استخدامات الغاز يكون في الصناعات البتروكيمياوية لكونه المادة الخام الأساسية في تلك الصناعة³،

ويقع الغاز الطبيعي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية من الاستهلاك العالمي ويوجد الغاز الطبيعي في حقول النفط مصاحباً له كما يوجد في حقول لوحده.

¹ د. بوفاس الشريف ود. بلابلية ربيع تفعيل استخدام الطاقة المتجددة كإستراتيجية للتنويع الطاقوي في الجزائر، مداخله ضمن الملتقى الوطني للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار البترول، جامعة 8 ماي 1945، ورقلة، يومي 25 و26 أفريل، 2017، ص5.

² د. أمينة مخلفي، مدخل للاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص58.

³ د. أمينة مخلفي، النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة، مرجع سابق، ص2.

ويبلغ احتياطي العالم من الغاز الطبيعي حوالي 175,4 تريليون م³ في 2007، يملك الاتحاد السوفيتي 30% والو.م.أ. 10% والدول العربية حوالي 15%، أما الدول غير العربية في منظمة الأوبك حوالي 20% من الاحتياطي العالمي ويتوزع الجزء الباقي بين العديد من دول العالم¹.

الفحم الحجري: هو عبارة عن صخر أسود أو بني قابل للاحتراق لينتج حرارة لها عدة استعمالات منها التدفئة، تحريك المنشآت، إنتاج الطاقة العالمية الكهربائية حيث يساهم الفحم بنسبة 3^{2/} من الإنتاج العالمي للكهرباء، وتم استعمال الفحم في الماضي في صناعة المنتجات كالزجاج والأطعمة المعلبة أما الآن فيستخدم صناعة الإسمنت والورق².

المكانة التي تحظى بها الطاقة في العالم:

يحتاج الإنسان للطاقة احتياجاً شديداً إذ لا يمكنه الاستغناء عنها فهو يستخدمها في شتى شؤون الحياة كالإنارة وطهي الطعام ووسائل النقل والمواصلات كما يحتاجها في إدارة المصانع وتشغيل محطات توليد الكهرباء³. وتلعب الطاقة دور كبير في المجال الاقتصادي الحيوي وبالإضافة إلى الوظيفة المالية خاصة بالنسبة للدول البترولية حيث تعتبر عوائد الصادرات البترولية مصدر أساسي لتمويل خزينة الدولة بالنقد الأجنبي، بالإضافة إلى هذا فإن مصادر الطاقة التقليدية خاصة البترول الذي يساهم بنسبة كبيرة في عملية التراكم الرأسمالي من خلال إعادة استثمار الفوائض البترولية الوطنية والدولية، ونظراً للدور المهم الذي تلعبه الطاقة في المجال الاقتصادي فقد حظي موضوع الطاقة بالدراسة والنقاش سواء على المستوى الدولي أو على مستوى المؤسسات والهيئات الدولية التي أولته كل الأهمية⁴.

غير أن الطاقة الناضبة تشكل عبئاً كبيراً على البيئة لما تخلفه من أضرار ومشاكل بيئية، على عكس الطاقة المتجددة التي تتميز بنظافتها وخلوها من النفايات مما يساهم في المحافظة على البيئة وحماية صحة الإنسان، كما أن إنتاجها لا يحتاج لأموال ضخمة، وتساهم في تحسين الظروف المعيشية للفرد وتؤمن فرص عمل وبالتالي الحد من البطالة، كما تساهم الطاقة النظيفة في التقليل من شدة ونسبة الكوارث الطبيعية المترتبة عن الاحتباس الحراري الذي تسببه الطاقة التقليدية، كما أنها تؤدي إلى عدم تشكل الأمطار الحمضية المضرة بالمحاصيل الزراعية، إضافة

¹ د. يوفاس شريف ود. بلابية، مرجع سابق، ص 5.

² د. أمينة مخلفي، مدخل للاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص 66.

³ د. نصري ذياب خاطر، مرجع سابق، ص 35.

⁴ د. عبد علي الخفاف ود. ثعبان كاظم خضير، الطاقة وتلوث البيئة، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن 2007، ص 11.

إلى ذلك فهي تعمل على الحد من تشكل النفايات الضارة بكافة أشكالها الصلبة، السائلة، الغازية، وحماية مختلف الكائنات الحية، وحماية المياه الجوفية والبحار والثروة السمكية من التلوث¹.

المبحث الثاني: واقع قطاع الطاقة في الجزائر:

يعتبر قطاع الطاقة في الجزائر من القطاعات الحساسة والمهمة فقد شهد منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تطورا ملحوظا، والجزائر من الدول التي تعتمد على المحروقات كمصدر أساسي لدعم وتشغيل كافة القطاعات الأخرى.

المطلب الأول : نشأة الدولة الجزائرية بعد الاستقلال:

إن اكتشاف المحروقات في الجزائر ليس حديث النشأة وإنما يعود إلى عهد الاستعمار الفرنسي مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وقد مرت نشأة الدولة الجزائرية بعد الاستقلال بالمراحل التالية:

إنشاء شركة سونا طراك سنة 1963 طبقا للمرسوم 491/63 الصادر بتاريخ 31-12-1963، والتي عملت على نقل وتسويق المحروقات، ولقد بذلت أقصى الجهود في إنتاج البترول والبحث عنه مما مهد الطريق لقرارات تأميم المحروقات الصادرة في 24 / 02 / 1971، وفي سنة 1981 تم إعادة هيكلة الشركة مما سمح بإنشاء 17 مؤسسة، ومع صدور قانون المحروقات 14/86 أبرمت سون طراك مجموعة من العقود مع الشركات الأجنبية المختصة في مجال استغلال المحروقات²، ومع بداية القرن الواحد والعشرين أصبحت سونا طراك تمثل أول شركة بترول وغاز في إفريقيا وأول شركة غاز في المتوسط وثاني مصدر للغز المميع في العالم، وثالث مصدر للغاز الطبيعي في العالم وتحتل المرتبة الثانية عشر كشركة للطاقة³.

إنشاء شركة سون لغاز سنة 1969 التي تعمل على إنتاج نقل وتوزيع الكهرباء وكذا نقل الغاز وتوزيعه، ثم ما لبثت حتى أصبحت مؤسسة ذات حجم هام تعمل على مساندة التنمية الاقتصادية للبلاد عن طريق تنمية المجال الصناعي وتزويد السكان بالكهرباء، وفي سنة 1983 تدعمت هذه المؤسسة بخمسة شركات فرعية وهي: كهريف للإنارة وإيصال الكهرباء، وكهريف للتركيبات والمنشآت الكهربائية، وقناغاز لإنجاز شبكات نقل الغاز، واينرغا: للهندسة المدنية، و **AMC** المؤسسة لصنع العدادات وأجهزة القياس والمراقبة، ثم تحولت الشركة فيما بعد إلى

¹ د. سليمان كعوان ود. احمد جابة، تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، (العدد 14)، جامعة عنابة، الجزائر، ص58.

² سمير بن محاد، مرجع سابق، ص59.

³ سونطراك: التقرير السنوي، 2006، ص12.

شركة قابضة حيث أعادت هيكلتها نفسها إلى شركات متفرعة وهي سون لغاز لإنتاج الكهرباء (SPE)، مسير شبكة نقل الكهرباء (GRTG)، مسير شبكة نقل الغاز (GRTG).

إنشاء شركة نفطال في 06 / 04 / 1981: وهي شركة تابعة لشركة سونا طراك تعمل على تكرير وتوزيع المنتجات البترولية في السوق الوطنية، وفي سنة 1998 أصبحت تتكفل فقط بتجارة وتوزيع المنتجات البترولية في السوق الوطنية.

إنشاء لجنة ضبط الكهرباء والغاز: تم إنشاؤها بموجب القانون 01/02 المؤرخ في 05 / 02 / 2002 وهي هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي وتتلخص وظائفها في:

- السهر على التنافس الشفاف لسوق الكهرباء وسوق الغاز لفائدة المتعاملين.
- توزيع الغاز ومراقبته ودراسة الطلبات واقتراح قرار منح الامتياز على وزير الطاقة.
- إنشاء الوكالة الوطنية لشمين المحروقات وسلطة ضبط المحروقات (ALNET) و (ARH) في 2005¹.

المطلب الثاني: ثروات الجزائر من الطاقة:

1- الطاقة الشمسية: تعتبر الصحراء الجزائرية من أكبر حقول الطاقة الشمسية في العالم حيث تتعرض الشمس حوالي 3500 ساعة في السنة، ويمثل أكبر نسبة في العالم مما يعني أن تعرض الصحراء لأشعة الشمس أكبر من 8 ساعات في اليوم وتصل إلى 12 ساعة في اليوم في وسط الصحراء، وتتملك الجزائر أكبر الحقول والمناجم الشمسية في العالم بموقعها الجغرافي، فمدة إشعاع الشمس في كامل التراب الوطني تفوق 2000 ساعة في السنة ويمكنها أن تصل إلى 3900 ساعة في الهضاب العليا والصحراء، والطاقة المتوفرة يوميا على مساحة عرضية قدرها 1م² في السنة جنوب البلاد² وهو ما يتيح إشعاعا سنويا يتجاوز 3000 كيلووات في الساعة للمتر المربع الواحد على مساحة تقدر بـ 2,381,745م² هذه الإمكانيات الهائلة تسمح بتغطية 60 مرة احتياجات أوروبا الغربية وأربع مرات الاستهلاك العالمي كما يسمح بتغطية 5000 مرة الاستهلاك الوطني للكهرباء³.

¹ سمير بن محاد، مرجع سابق، ص62.

² عبد الرؤوف تركي، مرجع سابق، ص164.

³ مزايا الطاقة الشمسية، مجلة الطاقة والمناجم، (العدد 8)، وزارة الطاقة والمناجم، الجزائر جانفي 2015، ص133.

الجدول 1: الطاقة الشمسية الكامنة في الجزائر:

المناطق	منطقة الساحل	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة	4	10	86
المدة المتوسطة للإشعاع الشمسي (سا/السنة)	2550	3000	3500
الطاقة المتحصل عليها، كيلووات ساعي/م ² / السنة.	1700	1900	2650

المصدر: مجلة ، امكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر مجلة **noor** ، (العدد 9 و10)، صادرة عن مجموعة سون غاز، مارس، 2010، ص82.

من خلال الجدول نجد أن الجزائر تتلقى طاقة سنوية تقدر بـ 169440 تيراوات/ الساعة أي ما يقابل 5000 مرة من الاستهلاك السنوي للطاقة الكهربائية و60 مرة استهلاك ارويا الخمسة عشر 3000 تيراوات ساعي/ السنة.¹

طاقة الرياح:

يتغير المردود الريحي في الجزائر من منطقة لأخرى نتيجة الطوبوغرافيا وتنوع المناخ حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين:

-منطقة الشمال الذي يحده البحر المتوسط ويتميز بساحل يمتد على 1200 كم وبتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي وبينهما توجد السهول والهضاب العليا ذات المناخ القاري، يتميز بمتوسط سرعة معتدلة من 1 إلى 4م/ثانية.

-منطقة الجنوب التي تتميز بسرعة رياح مرتفعة مقارنة بالشمال خاصة الجنوب الغربي بسرعة تزيد 4م/ثا ويتجاوز 6م/ثا في أدرار، وعليه نقول أن سرعة الرياح في بلادنا معتدلة تتراوح ما بين 2 إلى 6 م/ثا، وهي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصاً في السهول المرتفعة، ويمكن توليد طاقة ربحية سنوية تقدر بـ 673 مليون واط ساعي في حالة

¹ د. سليمان كعوان ود. احمد جابة مرجع سابق ص63.

تركيب توربين هوائي على ارتفاع 30 متر في وجود سرعة 5,1 م/ثا للرياح، وهي طاقة تسمح بتزويد 1008 مسكن من الطاقة¹.

3- الطاقة الحرارية الجوفية :

تمتلك الجزائر مخزون كبير من الحرارة الجوفية، حيث تتوفر على أكثر من 200 مصدر حراري ناتجة عن الكلس الجراسي موزعة بالشمال الشرقي والشمال الغربي للوطن تتجاوز حرارتها 40 درجة مئوية، ويوجد في الجنوب خزان هائل من الطاقة الحرارية الأرضية تمتد إلى عدة آلاف من الكيلومترات حيث يقدر إجمالي إمكانيات مورد الطاقة الحرارية الأرضية المستعملة لتوليد الكهرباء ب 700 ميغاوات²، وترتفع إلى 98⁰ في حمام المسخوطين في قالمة و 118⁰ ببسكرة حيث يتم الحصول على أكثر من 12 م³/ثا من الماء الساخن والذي تتراوح درجة حرارته من 22⁰ إلى 98⁰، كما تتوفر الجزائر على طبقة جوفية من المياه الحارة الطبقة المائية الالبية، يجدها من الشمال بسكرة وجنوبا عين صالح وادرار غربا وأما من الجهة الشرقية فتمتد إلى الحدود التونسية وتقدر درجة حرارتها حوالي 57⁰، يتم استغلال هذه الطبقة من خلال الحفر للحصول على تدافع يصل إلى 4 م³/ثانية³.

4 الكتلة الحيوية وتنقسم إلى:

- القدرات الغابية :

وتتشكل من منطقتين منطقة الغابات الاستوائية التي تحتل مساحة تقدر بحوالي 25 مليون هكتار أي تفوق 10% من المساحة الإجمالية للبلاد، تغطي في الشمال الغابات 18 مليون هكتار، في حين تمثل التشكيلات الغابية في الجبال 19 مليون ويعد الصنوبر البحري والكاليتوس نباتين هامين في الاستعمال الطاقوي لكنهما لا يحتلان سوى 5% من الغابة الجزائرية⁴.

الفضلات الحيوانية :

¹ د. سليمان كعوان، و.د. احمد جابة، المرجع نفسه، ص 64

² د. فروحات حدة، مرجع سابق، ص 157.

³ عبد الرؤوف تركي، مرجع سابق، ص 157.

⁴ فاتح بن نونة، سياسة الطاقة والتحديات البيئية في ظل التنمية المستدامة، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير (مرفوعة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006-2007 ص 133.

حيث تدرك الجزائر أهمية استغلال النفايات العضوية وبالأخص الفضلات الحيوانية لإنتاج الغاز الحيوي، لكن تبقى إمكانات الجزائر قليلة في هذا المجال وهذا راجع لقلّة المساحة الغابية حيث لا تمثل سوى 10% من المساحة الإجمالية للوطن، أما المصادر الطاقوية¹ من النفايات الزراعية فتقدر بحوالي 5 مليون طن .

طاقة المياه: تتساقط على التراب الوطني كميات كبيرة من الأمطار سنويا بحوالي 65 مليار م³ غير انه لا يتم استغلال إلا حوالي 5% منها في توليد الطاقة الكهربائية على عكس بعض البلدان الأوربية التي تستغل حوالي 70% من هذه الموارد في توليد الكهرباء، وذلك لتركزها بمناطق محددة وتدفعها بسرعة نحو البحر أو نحو حقول المياه الجوفية.

البتول والغاز الطبيعي :

تغطي الصحراء الكبرى مساحة شاسعة من أراضي القارة الأفريقية تقدر ب 2.500.000 ميل مربع تحتوي على كثير من الثروات المعدنية منها النفط ومشتقاته، والذي يعتبر أساس لإنتاج الطاقة في الجزائر، حيث تملك الجزائر 108 مكمّن لإنتاج النفط منها حقل حاسي مسعود الذي يعتبر احد الحقول السبعة الكبرى في العالم يحتوي على 60 بئر إنتاجية كل بئر تنتج ما بين 300-400 طن يوميا، بالإضافة حقول أخرى كحقول عجيلة وتقتورين اقرب الحدود الليبية²، كما يشكل الغاز الطبيعي موردا هاما إذ يحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد النفط والفحم من حيث الاستهلاك، ويشكل نسبة 18% من مجمل الاستهلاك العالمي³، والجزائر من الدول الرائدة في إنتاج هذه المادة الحيوية حيث يأتي إنتاج الغاز الطبيعي من مجموعة من الحقول منها حقل حاسي الرمل جنوب البلاد، حقل الغاز، غرد النوس، قاسي طويل الواقعة جنوب شرق البلاد، ويعتبر حقل حاسي الرمل أول الحقول المكتشفة سنة 1956 حيث يمثل 65% من الإنتاج الإجمالي، أما حقل غرد النوس فينتج 7400 طن يوميا من المكتشفات وبصفة عامة يوجد 136 مكمّن لإنتاج الغاز الطبيعي، والجدول اللاحق يوضح حجم الاحتياطات البترولية والغازية في الجزائر.⁴

¹ فاتح بن نونة، المرجع نفسه، ص132.

² يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص437-439.

³ د. بوفاس الشريف ود. بلال بليّة ربيع، مرجع سابق، ص6

⁴ يسرى محمد أبو العلا، المرجع نفسه، ص442

الجدول (2) الاحتياطات البترولية والغازية في الجزائر:

السنة	2013	2014
البترو (مليون طن)	1500	2500
الغاز (مليارم ³)	4500	4500

المراجع: د. صالح صالح، أثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (العدد 15)، جامعة سطيف، الجزائر، 2015، ص 3.

كما تقدر احتياطات الفحم المتوفرة في الجنوب الغربي للبلاد بحوالي 40 مليون طن، وتبلغ الاحتياطات من اليورانيوم ب 25000 طن تقابلها طاقة إنتاجية للكهرباء تعادل 400 مليون طن .م.ب¹.

المطلب الثالث: إنتاج الجزائر من الطاقة

لقد من الله على الجزائر بثروات طبيعية هامة تعتبر مصادر للطاقة منها التقليدية التي مصيرها الزوال كالبترول والغاز وأخرى متجددة باستمرار كالشمس، الرياح، المياه، الحرارة الجوفية، وباعتبار الجزائر من الدول الريفية التي تعتمد على الاقتصاد الريعي فإن البترول يحظى بمكانة خاصة سهولة إنتاجه وتكمن كمية الطاقة المنتجة في الجزائر من مختلف المصادر في ما يلي :

– الطاقة المنتجة من البترول والغاز الطبيعي: تحتل الجزائر المرتبة الثالثة عشر عالميا في مجال إنتاج البترول والثالثة إفريقيا بعد ليبيا ونيجيريا، حيث قدرت احتياطات الجزائر من البترول ب 12.2 مليار برميل ما يعادل 1.2% من الاحتياطات العالمية، فقد بلغ إنتاج المحروقات السائلة لسنة 2014 1.4 مليون برميل يوميا منها 1.1 مليون برميل من النفط الخام وبالتالي وصل الإنتاج الإجمالي للمحروقات السائلة إلى 77.1 مليون طن سنويا منها 50.4 مليون طن من النفط الخام في حين بلغ إنتاج الغاز الطبيعي لنفس السنة 13.1 مليار متر مكعب²، والجدول التالي يوضح إنتاج الجزائر من الطاقة النفطية.

¹ فاتح بن نونة ، مرجع سابق ، ص 131.

² عبد المجيد عطار ، انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن الملتقى الدولي تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة، 7 نوفمبر 2015، ص 127.

الجدول (3) البيانات التقنية لقطاع المحروقات في الجزائر

البيان	وحدة القياس	2012	2013	2014	توقعات 2015
إنتاج النفط الإجمالي	مليون طن مكافئ نفط	194	187	195	206
إنتاج النفط الخام	مليون طن	50.9	49.4	50.7	53
إنتاج المكثفات	مليار متر مكعب	9.5	8.8	10.2	10.6
إنتاج الغاز	مليون طن	132.5	127.2	131	136

المصدر: تقرير صون طراك 2014

من خلال الجدول (3) نلاحظ أن إنتاج النفط الإجمالي في تزايد مستمر من 194 مليون طن سنة 2012 إلى 206 مليون طن سنة 2015 مع انخفاض طفيف سنة 2013 بسبب ظهور الأزمة النفطية العالمية، حيث عرفت سوق النفط العالمي تخمة من هذه السلعة، كما نلاحظ ارتفاع إنتاج النفط الخام من 50.9 سنة 2012 إلى 53 مليون طن سنة 2015 مع وجود انخفاض طفيف سنة 2013 حيث وصل إلى 49.4 مليون طن، أما فيما يخص إنتاج الغاز الطبيعي فقد عرف تراجع طفيف من 132.5 إلى 136 مليون طن وذلك بين سنتي 2012 و 2015.

-إنتاج الجزائر من الطاقة المتجددة :

تبقى إنتاجية الجزائر من الطاقة المتجددة هامشية ومحدودة وهذا راجع إلى بطء امتلاك التكنولوجيا المتعلقة بها واستعمالها¹، فهناك عدة مشاريع لاستغلال الطاقات المتجددة في الجزائر من بينها انجاز 60 محطة شمسية كهروطوية وشمسية حرارية وحقول طاقة الرياح ومحطات مختلفة، وقد تم تسطير مشاريع انجاز الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء، المخصصة للسوق الوطنية على ثلاث مراحل :

¹ فاتح بن نونة، مرجع سابق، ص 134.

المرحلة الأولى ما بين 2000-2013: مخصصة لانبجاز المشاريع لريادية لاختيار مختلف التكنولوجيات المتوفرة .
 المرحلة الثانية: 2014-2015 : وخصصت للبدء في نشر البرنامج .
 المرحلة الثالثة: 2016-2020: مخصصة لتجسيد البرامج المسطرة وفيما يلي تطبيقات الطاقة الشمسية المتجددة
 في إنتاج الطاقة الكهربائية الفولطو فولطية في بعض ولايات الوطن ¹ .
الجدول (4) إنتاج الطاقة الكهربائية الفولطو فولطية في الجزائر :

الولاية	إجمالية القوة المنجزة كيلو	
ادرار	24.6	كهربة 45 مسكن ريفي
الجلفة	1.5	ضخ المياه
الوادي	6	ضخ المياه
غرداية	9.25	ضخ المياه
ايليزي	9	الكهبة المنزلية
خنشلة	9	ضخ المياه
الاغواط	8	الاتصال
النعامة	17.5	ضخ المياه
ام البواقي	6.1	ضخ المياه
سعيدة	1.2	الاتصال ضخ المياه
سطيف	12.2	الاتصال
سوق اهراس	3	ضخ المياه
تمنراست	277.5	كهربة 555 مسكن
تبسة	10.5	ضخ المياه
تندوف	96.15	كهربة 156 مسكن ريفي الانارة العمومية
الإجمالي	575	

¹ عادل عمراوي، المرجع نفسه، ص57.

المرجع: عادل عمراوي، بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية، مذكرة مستر، (مرقونة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016/2015، ص51.

أما فيما يخص الطاقة المائية المركبة بلغ إنتاج الجزائر منها حوالي 275 ميغاوات /ساعة، ولا يشكل إنتاج الطاقة الكهرومائية إلا نسبة ضئيلة تبلغ حوالي 0.8 من إنتاج الكهرباء.¹

¹ فاتح بن نونة، مرجع سابق، ص135.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر الطاقة الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها أي دولة في نموها وتطورها، فهي السبيل الأمثل في تحقيق الاستقرار الداخلي والتمتع بمكانة مرموقة بين الدول .

وتمثل الطاقات الأحفورية مصدر أساسي للطاقة في العالم نظرا لسهولة استخراجها ونقلها، حيث تعتبر مصدر اعتماد من قبل غالبية الدول، في حين تبقى الطاقات المتجددة هامة للاستعمال إلا من طرف الدول المتقدمة التي تمتلك التكنولوجيا الكفيلة بإنتاجها .

الفصل الثاني :اثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد
الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته
على قرارات الحكومة الوطنية

الفصل الثاني أثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة الوطنية

تمهيد:

لقد تدهورت أسعار النفط خلال السنوات الخمسة الماضية بسرعة قياسية ومفاجئة ،حيث تعتبر هذه الأزمة من بين أكثر الأزمات التي تظهر فيها الأطراف المسيرة للازمة والأطراف القوية الأكثر استفادة منها ،والأطراف الضعيفة المتأثرة بها ،فقد بلغت الأرباح والخسائر حجما هائلا تاركة أثار موجعة على الدول المصدرة التي تمثل صادراتها من النفط على نحو 70 إلى 90 % من إيراداتها الخارجية ،أما الدول المستوردة للنفط والغاز ومشتقاتهما ، ومنتجات الصناعات البتروكيمياوية فقد حققت أرباحا صافية .

وتعد الجزائر من الدول البترولية التي تأثرت بالأزمة والتي تزداد خطورتها على الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في حالة استمرارها وتطورها ،ذلك أن الثروة البترولية والغازية للجزائر تساهم بأكثر من 98% من إجمالي الصادرات،ولهذا عملت الحكومة على تشخيص الأزمة بشكل جدي ووضع مجموعة من الحلول لمواجهةها .
وتهدف من خلال هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الآثار التي خلفتها الأزمة النفطية من خلال مبحثين هما:

المبحث الأول:الأزمة النفطية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الوطني

المبحث الثاني:تداعيات أزمة انخفاض أسعار البترول على اتخاذ القرار في الجزائر

الفصل الثاني أثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة الوطنية

المبحث الأول: الأزمة النفطية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الوطني

يحتل النفط بأهمية كبيرة على الساحة العالمية، حيث أصبح من أهم ركائز اقتصاديات الدول المستهلكة والمنتجة له على حد سواء، وليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وفي كل المجالات .

فقد عرفت أسعار النفط خلال السنوات القليلة الماضية تراجع فاحش في السوق العالمية مما أثر على الاقتصاد العالمي بشكل عام واقتصادها الوطني بشكل خاص لاعتبار الجزائر تعتمد على هذه السلعة بشكل رئيسي في اقتصادها .

المطلب 1: ملامح الأزمة النفطية العالمية

انخفضت أسعار النفط في السنوات القليلة الفائتة بشكل مفاجئ وسريع من 110 مليون دولار إلى ما دون 50 مليون دولار بنسبة 55% منذ سبتمبر 2014 مما قسم العالم إلى ثلاث فئات : دول منتجة مطمئنة كالسعودية، ودول منتجة وقلقة كإيران، ودول مستهلكة تنعم بالفوائد كالصين والولايات المتحدة الأمريكية وبعض المحللين وجود أسباب ظاهرة وأخرى خفية وراء هذا انخفاض.

أ/ الأسباب الظاهرة: وتتمثل فيما يلي

- تراجع الطلب العالمي على البترول خاصة من الصين التي تستهلك لوحدها تلي ارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول، فقد شهدت الصين في السنوات الأخيرة انخفاضا كبيرا في صادراتها التراجع قدرتها التنافسية.¹

- زيادة العرض : حيث تزايد إنتاج البترول بشكل سريع في السوق النفطية خاصة في ليبيا وروسيا والعراق² بالإضافة إلى ظهور النفط الصخري المنتج من طرف الولايات المتحدة حيث أضاف هذا المصدر 4.2 مليون برميل يوميا إلى السوق مما أحدث تخمة في المعروض العالمي،³ وساهم ب 60% من انخفاض سعر البترول حيث بلغ إنتاجه 8.3 مليون برميل يوميا وهو يقل عن إنتاج السعودية بمليون برميل فقط⁴

- ارتفاع سعر صرف الدولار اتجاه العملات الأخرى ومن ثم أثره التخفيضي على الطلب .

¹ د عبد الحميد مزغيت ، مرجع سابق ص 2.

² د. حسين نيفين، انخيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، 2016، تم الاطلاع عليه

تاريخ 2018/04/18 على الرابط: على الرابط-<http://revues.univ-ouargla.d>

³ د. عبد الحميد مزغيت مرجع سابق، ص 1.

⁴ د ، حسين نيفين ، المرجع نفسه، ص 5 .

الفصل الثاني أثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة الوطنية

إلى أن كل التحليلات تجمع على أن العامل الرئيسي لانخفاض أسعار البترول هو إصدار السعودية أكبر مصدر للنفط على عدم تقليص إنتاجها بحجة الرغبة في إخراج المنتجين الهامشيين الذين أغرقوا السوق بالنفط ،¹ بالإضافة إلى حاجة السعودية إلى الحصول على حصة في السوق النفطية، وترى أن تخفيض إنتاج النفط يؤدي إلى ارتفاع سعره في السوق وبالتالي يستولي الروس والبرازيليون والنفط الصخري للوم، أ على حصة السعودية و"أوبك"، لكن كل هذه الاحتمالات مستبعدة ، فروسيا لا يمكنها رفع إنتاجها بما يتجاوز 11 مليون برميل يوميا ، كما أن البرازيل تكافح لتلبية احتياجاتها النفطية ومن الصعب أن يزداد إنتاج النفط الصخري للوم،م أكثر² حيث تتراوح تكلفة إنتاج برميل واحد من الغاز الصخري من 70 إلى 85 دولار³.

الأسباب الخفية: وتتمثل فيما يلي

رأى بعض الباحثين أن السبب وراء انهيار سعر البترول هو وجود تواطؤ بين السعودية و الو، م ، أ بغرض استهداف روسيا وإيران ، حيث تهدف المملكة العربية السعودية إلى إضعاف الاقتصاد الإيراني وتقليص نفوذها في الشرق الأوسط ، بينما تسعى الو، م،أ إلى إضعاف اقتصاد روسيا وتشديد العقوبات ضدها بسبب أوكرانيا⁴. والتاريخ حافل بالأمثلة على الدعم السعودي للو، م، أ ففي عام 1973 قامت المملكة العربية السعودية بإنقاذ الدولار الأمريكي في أعقاب انهيار معيار الذهب الدولي ، من خلال تسعير صادراتها النفطية بالدولار الأمريكي في المقابل قامت الو، م ، أ بتزويد السعودية بالأسلحة وحماية حقول نفطها من الدول المجاورة، وفي أوائل الثمانينيات قامت السعودية بتدبير مؤامرة مع الو، م ، أ لإسقاط الإتحاد السوفيتي من جهة ورغبة السعودية في الحصول على حصة من السوق النفطية ، فقامت بإغراق السوق بالنفط ليصل سعر البرميل إلى 10 دولارات للبرميل مما سرع سقوط لإتحاد السوفيتي الذي بدد موارده المالية في التسلح⁵.

● تأثير الأزمة النفطية على الاقتصاد العالمي :

لقد واجهت الاقتصاد العالمي مجموعة من التحديات أهمها الحد من الاستثمار العالمية في العديد من قطاعات الاقتصاد العالمي لاسيما قطاع النفط والطاقة ، فقد تم خفض الاستثمارات العالمية في مجال النفط

¹ د ، حسين نيفين ، المرجع السابق، ص7.

² د.ممدوح سلامة ، العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في اسعار النفط الخام،مداخلة ضمن الملتقى الدولي تداعيات هبوط اسعار النفط على البلدان المصدرة،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،الدوحة،7نوفمبر 2015، ص 33 .

³ د.نيفين حسين ، المرجع نفسه، ص 4 .

⁴ د. ممدوح سلامة ، المرجع نفسه، ص 28.

⁵ د.ممدوح سلامة ، المرجع نفسه ص 29-32.

الفصل الثاني أثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة الوطنية

والطاقة بأكثر من 100 مليار دولار وثمة تحدٍ آخر وهو الضرر المستمر الواقع على صناعة النفط العالمية ، فشركات النفط العالمية الرئيسية في العالم رويال Royal، دامت شل dutshell ، وبي بي (B.P./ وأكسون موبيل ، وشيفروى وتوتال وإيني (Eni) ، شتات أويل statail في حاجة إلى سعر مقداره 125 دولار للبرميل لتحقيق التوازنات في سجل حساباتها فقد خفضت هذه الشركات 35 مليار دولار من خططها للإنتاج عام 2015 وباعت أصولا إنتاجية بقيمة 150 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط مما يؤدي إلى تناقص في إنتاج العالمي ، وعلاوة على ذلك فقدت 157 من شركات الطاقة في جميع أنحاء العالم 1.3 تريليون دولار من قيمتها السوقية مجتمعة منذ 2014.¹

الدول المتضررة من انهيار أسعار البترول :

لقد كان للأزمة النفطية آثار سلبية على مجموعة من الدول المنتجة للنفط في العالم ، اختلفت في شدتها من دولة لأخرى .

فالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجية تراجعت إيراداتها النفطية وانعكست على موازنتها وبالتالي على حجم إلا نفاق العام ، إذ أن هذه الدول وضعت موازنتها بناء على سعر للبترول أعلى من السعر الذي وصل إليه الخام في جانفي 2015 وهو 50 دولار، وحسب صندوق النقد الدولي فقد وضعت السعودية والإمارات موازنتيهما لعام 2014 على أساس 97 دولار والكويت (على أساس 54 دولار و) وقطر على أساس 54 دولار والبحرين على أساس 132 دولار وسلطنة عمان على أساس 99 دولار، أما بالنسبة لأسواق المال الخليجية فقد عرفت عمليات بيع منخفضة لاسيما بيع أسهم الشركات المرتبطة بالنفط في شهري نوفمبر وديسمبر 2014 وحتى عام 2015، وقدردت خسائر البورصات الخليجية بأكثر من 150 مليار دولار منذ نهاية أكتوبر 2014 ،² فبالنسبة للسعودية بلغ مقدار عجز ميزانيتها 130 مليار دولار أو 20% من الناتج المحلي إلاجمالي وتحاول شركة أرامكو السعودية ، أكبر منتج ل ل نفط في العالم خفض تكاليف الاتفاق على إلانتاج و الاستهلاك³.

أما إلامارات وبفضل تنوع مواردها الاقتصادية وقوة الوضع المالي للحكومة فإنها في وضع أفضل من معظم اقتصاديات دول الخليج لتجاوز الأزمة ، حيث تمتلك الدولة 5.8% من احتياطات النفط العالمية ، وتمثل عائداتها

¹ د.مدوح سلامة ، المرجع السابق ص 32 .

² د. نيفين حسين ، مرجع سابق ص 16 .

³ د. مدوح سلامة ، المرجع نفسه، ص 33 .

الفصل الثاني أثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة الوطنية

النفطية 25% من الناتج المحلي إلا جمالي للبلاد و 20% من إجمالي عائدات التصدير حيث تقوم الحكومة بالاستثمار في قطاعات السياحة و المواد الغذائية والمشروبات والقطاع المالي .

أما بالنسبة لدولة الكويت انخفضت إيراداتها من 30 بليون دينار إلى 14 بليون دينار بنسبة 60% بين 2013 و 2014 مما أفقد الميزانية شكل عجز على الميزانية بمقدار 6 ملايين دينار غير أن ، ولأن سعر الغاز مرتبط بسعر النفط فإن دولة قطر ستكون متأثرة حتما لكن لا أحد يعرف حجر تأثرها فأسعار الغاز تفضل غير معلنة¹ .

أما العراق فتعد من أبرز المتأثرين بهذه الأزمة حيث تعاني العراق من هبوط في ميزانيتها بشكل كبير جدا ، بالإضافة إلى ديون ونفقات كبيرة ، كما أن هبوط النفط وتراجع الإيرادات ساهما في خفض الاحتياطات الأجنبية للعراق من 77 مليار دولار إلى 67 دولار خلال 2014 ، وقد فسر العراق نصف إيرادات الخزينة حيث يشكل البترول 90% من موارد البلاد، وبشكل عام فإن دول الخليج تتضرر عند ما يباع البترول بأقل من 40 دولار للبرميل لأن تكلفة الإنتاج لا تتجاوز خمسة دولارات² ، كما أثرت الأزمة النفطية على اقتصاديات بعض الدول الأخرى كروسيا لا سيما مع فقدان الروبل قيمته حيث تراجع النمو الاقتصادي بنسبة 0.2% وارتفاع التضخم إلى 11% في نهاية 2015 ، وتراجع صرف العملة الروسية ، وإيران أيضا عجز مالي بقيمة 8.6 دولار في 2014 ،³ بالإضافة إلى تراجع العجز في تجارة الطاقة بـ 35 مليار دولار كما انخفضت تكلفة واردات الطاقة بنسبة 11% ، وبالنسبة للهند تراجعت أسعار الوقود بنسبة 7% وقد انخفض عجز الموازنة العامة في الأردن بنسبة 24% وفي المغرب انخفض العجز إلى 5%⁴ ، والجدول الموالي يبين بعض الدول المتضررة والمستفيدة من الأزمة النفطية.

¹ د .حسين نيفين ، مرجع سابق ص 17.

² د عامر ذياب التميمي ، مرجع سابق ص 97

³ د حسين نيفين، المرجع نفسه ،ص 9.

⁴ د حسين نيفين ، المرجع نفسه، ص 14.

الفصل الثاني أثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة الوطنية

الجدول (5): مكاسب وخسائر بعض الدول في العالم

الدولة	2013	2014	2014	2015
المكاسب الصافي	المكاسب الصافي	الخسائر	المكاسب صافي	الخسائر
أمريكا الشمالية	7		38	
دول أوبك		78		436
دول آسيا	61		340	
الصين اليابان	17		96	
الهند كوريا الجنوبية	13		71	
	8		44	
	7		36	

المرجع: علي مرزا ، تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة ، مرجع سابق ص 68.

عند المقارنة بين عامي 2013 و 2014 نلاحظ أن صافي الإنتاج لدول أمريكا الشمالية بلغ 7 مليار دولار أما خلال 2015 فقد انحدر فيها سعر النفط إلى 55% من مستواه في 2014 فبلغ صافي المكاسب 28 مليون دولار ، أما بالنسبة لدول الأوبك فإن الأمر ينعكس حيث بلغ صافي الخسارة 78 مليون دولار في 2014 و 436 مليون دولار في 2015 ، ولعل أكبر مكسبا هي دول آسيا حيث ما في المكاسب 61 مليون دولار في 2014 و 340 مليون دولار في 2015 وحققت الصين لوحدها 17 مليون في 2014 و 96 مليون دولار في 2015 ثم اليابان 13 مليون دولار و 71 مليون دولار على التوالي والهند 8 مليون دولار و 44 مليون دولار

الفصل الثاني أثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة الوطنية

وكوريا الجنوبية 7 مليار دولار و 36 مليون دولار في فنزويلا التي عرفت ركود اقتصادي وارتفاع تكلفة استئانة البلاد من الأسواق الدولية ، كما تراجعت العوائد النفطية لليبيا مما ألحق عجز حاد في موازنة 2014 بنسبة 50%¹.

2-الدول المستفيدة من هبوط أسعار النفط :

لقد انجر عن انخفاض أسعار النفط انتقال للثروة من البلدان المنتجة إلى البلدان المستهلكة بقيمة 1.5 تريليون دولار وعلى رأسها الدول الصناعية الكبرى في آسيا كالصين وكوريا الجنوبية واليابان، حيث تعتبر الصين أكبر دولة مستفيدة من الأزمة النفطية فخلال 2014 بلغت وارداتها من النفط الخام 308 ملايين طن بقيمة 226 مليار دولار بزيادة تقدر ب 10% عن 2013 ، وبلغت احتياطياتها من النفط نحو 13 مليون طن متري مما ساعد على زيادة نمو الاقتصاد الصيني ، وانخفاض معدل التضخم ب 20%، أما بالنسبة لتركيا فقد حققت الصادرات نموا بنسبة 4% مستفيدة من حافز انخفاض أسعار الطاقة التشغيلية ليصل إجمالي الصادرات خلال 2015 إلى 157.6 مليار ، كما انخفض معدل التضخم لديها بمقدار 1.5% وزاد النمو الاقتصادي بنسبة 0.9%، فيما عرفت اليابان ضخ سيولة مالية بمقدار 59 مليار دولار وتراجع نسبة التضخم بنسبة 5,0%، كما استفادت الووم، أ من انخفاض سعر البترول من خلال تقوية اقتصادها الذي زاد عام 2014 بنسبة 4.6% كما ارتفع معدل إلا نفاق الاستهلاكي الذي يعد المحرك الأكبر للاقتصاد، وفي فرنسا انخفضت فاتورة الطاقة ب 5.8 مليار دولار سنة 2014 كما تراجعت تكلفة وإيرادات الطاقة بنسبة 11% في منطقة اليورو.²

المطلب 2:وضعية الاقتصاد الجزائري بعد الأزمة :

لقد انهارت أسعار النفط بصورة حادة منذ منتصف عام 2014 من 110 دولار للبرميل ليصل إلى 30 دولار مطلع العام 2016 حيث تناقص سعره بنسبة تتجاوز 72% نتيجة تقلص الطلب العالمي على هذا المادة الإستراتيجية مما أوجد تأثيرات سلبية على الاقتصاد الجزائري تمثلت فيما يلي :

انخفاض فادح في عائدات التصدير الجزائرية حيث بلغت 61.1 مليار دولار سنة 2014 بانخفاض يقدر ب 9% مقارنة بسنة 2013 ، هذا المبلغ لم يعد يغطي كل الإيرادات التي بلغت 69.4 مليار دولار ، كما فقدت الجزائر 40% من إيراداتها المتوقعة سنة 2015 ، وفي نفس السنة وقع عجز في الحسابات الخارجية نتج عنه اتساع حاد

¹د.حسين نيفين المرجع السابق ص 10

²حسين نيفين المرجع السابق، ص 11-14.

الفصل الثاني أثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة الوطنية

في عجز الحساب الجاري بلغ 7.78 مليار دولار وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات ، وعليه انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات ب 71% عوض 111% في النصف الأول من 2014. وقد كان يتم اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات لتغطية عجز الميزانية ولكن مع انخفاض سعر البترول شهد هذا الصندوق انخفاضا بلغ 40% سنة 2014 حيث تقلص من 75 مليار دولار سنة 2002 إلى 45 مليار دولار سنة 2014 ليزداد التراجع ب 1.714.6 مليار دينار جزائري بين عامي 2014 و 2015 ما يعادل 33.3 بالمائة.

انخفضت احتياطات الصرف ب 35مليار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار مقارنة ب 194 سنة 2013. خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة حيث تضاعف عجز الميزانية العامة ليصل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي في 2015¹.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو 27 % من عائدات النفط ، 20% من الخدمات التجارية ، 18% من إدارة العمومية ، 10% من الزراعة و 5% فقط من الصناعة²، والجدول التالي يوضح الانخفاضات التي عرفها الناتج المحلي والاحتياطات الرسمية للبلاد.

الجدول (6) الناتج المحلي الإجمالي والاحتياطات الرسمية :

المؤشرات	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي	209	2011	208	200
معدل نمو الناتج المحلي	2.8%	4	3	2
إجمالي الاحتياطات	194	188	173	160
نسبة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي	30%	30%	29%	29%

المرجع: عبد المجيد عطار، المرجع السابق، ص 130

¹ د. عبد الحميد مرغيت، مرجع سابق، ص 3

² د. عبد المجيد عطار، مرجع سابق ص 129

الفصل الثاني أثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة الوطنية

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري الذي بلغ 56.80 د سنة 2014 وسعر الأورو تجاوز 106 دينار وبلغ في السوق الموازية 160 دينار مما أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات دون حصول تأثير إيجابي على الصادرات الجزائرية¹.

كما أدى انخفاض أسعار البترول إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي استمرار المديونية الداخلية في الارتفاع، ويزداد السحب من صندوق ضبط الإيرادات، ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط والطويل في حال استمرار الأزمة لتمويل المشاريع، والجدول التالي يوضح² أثر الأزمة على المديونية العامة للجزائر.

الجدول (6) تأثير الأزمة على المديونية العامة للدولة الجزائرية :

المؤشرات	2013	2014	2015	2016
الديون الخارجية (مليار دولار)	3.4	3.5	4	5

المرجع: عبد المجيد عطار، المرجع السابق، ص140.

المبحث 2: تداعيات أزمة انخفاض أسعار البترول على اتخاذ القرار في الجزائر :

يعتبر القطاع النفطي في الجزائر قطاعا استراتيجيا فهو محرك الاقتصاد، وبسبب الثروة النفطية تزداد شراسة الصراعات في الدول الغنية بها، وتعد الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة لهذه الثروة وهذا ما جعلها عنصرا مؤثرا في السوق البترولية العالمية وذلك راجع للدور الفعال الذي تلعبه شركة سون طراك، وباعتبار أن إيرادات القطاع الاقتصادي شهدت انخفاض في السنوات الأخيرة كان لزاما على الجزائر أن تفكر في إيجاد بدائل أخرى، ومن خلال هذه الدراسة ارتأينا إلى أن السبيل للخروج من هذه الأزمة يمكن في الاهتمام بالقطاعات الأخرى كالسياحة والطاقات المتجددة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب 1: انعكاسات الأزمة النفطية على القرار الاقتصادي:

يعتبر القطاع الاقتصادي العمود الفقري لأي دولة ومرآة عاكسة لقوتها ومكانتها بين الدول، والجزائر كغيرها من الدول تسعى لامتلاك اقتصادي قوي يعتمد على التنوع في مصادر الدخل.

¹ د. صالح صالح، أثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري نعمة الموارد ولعنة الفساد، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (العدد 15)، الجزائر، 2015، ص9.

² صالح صالح، المرجع نفسه، ص10.

الفصل الثاني أثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة الوطنية

1- القطاع السياحي كبديل إستراتيجي للاقتصاد الجزائري :

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات نظرا للعوائد المالية التي يمكن أن يوفرها ، ولما يوفره من فرص لخلق الثروة والتقليل من حدة تأثير المشاكل الاقتصادية وهذا ما جعل الجزائر تسعى لجعل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المرجع الرئيسي للسياسة السياحية للجزائر في أفق 2025 .

تمتلك الجزائر إمكانات ضخمة في المجال السياحي فجمال الطبيعة والمعالم السياحية والأثرية التي تملكها الجزائر على طول يتجاوز 2000 كم فريدة من نوعها في العالم، ويتواجد في الجزائر مناخ متوسطي معتدل يزيد من متعة الزائرين ، وتتميز الصحراء الجزائرية بنقاوة كسابانها الرملية وبجمال النخيل التي تضفي واحاتها جمالا خلابا، وتتوفر أيضا على خاصية علاجية عن طريق الدفن في الرمال مثلما هو الشأن في مدينتي بسكرة وواد سوف ، وأكثر ما يميز الصحراء لحظات شروق وغروب الشمس في العالم ، كما تتوفر الجزائر على سياحة الحمامات المعدنية التي تتميز بخاصية ،

علاجية حيث تتوفر 200 منبع للمياه الحموية الجوفية¹.

ويشكل القطاع السياحي في كثير من الدول المصدر الأساسي في الاقتصاد والتنمية المستدامة ، وذلك لما يساهم به في تكوين الثروة وتوليد الدخل المستدام ، لكن هذا القطاع لم يلقى العناية اللازمة في الجزائر منذ الاستقلال²، وبالتالي مساهمته محدودة في الدخل الوطني ، لكن اليوم تحاول الجزائر إعطاء بعد جديد للقطاع السياحي في حدود ما يحتويه من إمكانات وهذا بعد إدراكها أن الاقتصاد السياحي هو الأنسب للجزائر ليكون بديلا للموارد النابذة والمتمثلة في الثروة النفطية .

إن الجزائر اليوم تعمل أكثر من أي وقت مضى من أجل تنمية السياحة الوطنية والعمل على إدراجها ضمن الشبكة التجارية في العالم مثلما فعله جيراننا التونسيون والمغاربة ، وبالتالي العمل على جعل الجزائر مقصد سياحي عالمي خاصة وأن القطاع السياحي الوطني يملك في جعبته قدر ما يجعله قادرا على تحقيق أكثر من الأهداف المتضررة .

ولتحقيق وتفعيل وتحميد عملية تنمية القطاع السياحي في الجزائر قامت الحكومة بإعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025³

² عادل عمراوي، بدائل التنوع الاقتصادي الجزائري في ظل الأزمة النفطية، مذكرة مستر (مرفونة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2016/2015، ص 92 .

³ عادل عمراوي، المرجع نفسه، ص 93 .

الفصل الثاني أثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة الوطنية

تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية :

هو مخطط تم إعداده بناء على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1427 هجري الموافق لـ 9 جويلية 2006، يحدد إجراءات تشغيل وتكوين اللجنة المركزية من أجل إعداد مشروع الخطة الرئيسية للتنمية السياحية، ويشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر ويعكس نظرة الدولة للتنمية السياحية في مختلف الأفاق على المدى القصير والمتوسط والطويل، ويحمل هذا المخطط في طياته خمسة أهداف أساسية وهي:

- 1: جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي : وهذا من خلال تنمية القطاع السياحي ليكون كبديل لقطاع المحروقات عن طريق تحسين التوازنات الكبرى كميزان المدفوعات ، الميزان التجاري ، الناتج إجمالي ، إضافة إلى إعطاء الجزائر انتشارا سياحيا واسعا وجعلها دولة سياحية بامتياز ومنازة في حوض البحر المتوسط¹.
- 2-الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى والمتمثلة في الفلاحة ، البناء ، الأشغال العمومية ، الصناعة والخدمات ، الصناعة التقليدية :

وهذا من خلال الاهتمام بمجموعة من العوامل الأخرى كالنقل والتعمير ، البيئة والتنظيم المحلي والتكوين مع الأخذ بعين الاعتبار منطق جميع المتعاملين و الخواص (الجزائريين و الأجانب) ، إضافة إلى الانسجام مع إستراتيجية القطاعات الأخرى وإحداث حركية شاملة على مستوى لإقليم الوطني في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT).

- 3- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة : فهناك أثر متبادل بين السياحة والبيئة ، فالبيئة الصالحة من أهم الموارد التي تساعد على تقدم السياحة ، كما أن تدهور البيئة وتلوثها يؤدي إلى تدهور النشاط السياحي².
- 4- تثمين التراث التاريخي ، الثقافي ، والشعائري : وهذا باعتبار أن إستراتيجيات التنمية السياحية الدائمة هي تلك التي تحترم التنوع الثقافي وتحمي التراث وتساهم في التنمية المحلية .
- 5- التحسين الدائم لصورة الجزائر : من خلال إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون عن الجزائر بصورة عامة والسوق الجزائرية بصفة خاصة ، يجعلها سوق هامة وليست ثانوية تستجيب لحاجيات

¹ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ، الكتاب 1، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية ، وزارة تهيئة الأقاليم البيئة والسياحة ، جانفي 2008 ص

22تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/03/02على الرابط: الوكالة الوطنية لتنمية السياحة. <http://www.andt.dz.org>

²د.أحمد فوزي ملوغي ، التنمية السياحية، ط1، دار الفكر العربي ، لإسكندرية ، 2007، ص 123.

³د.أحمد فوزي ملوغي ، المرجع نفسه ص 123.

الفصل الثاني أثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة الوطنية

المستهلكين الدوليين¹ ولقد تم تحديد المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025) وهي:

- 1- فنادق السلسلة Hotel de china وهنا يقدر عدد الأسر ومن كل نوع بـ 29386 سرير.
- 2- إنجاز قرية سياحية متميزة (VTE) وأرضيات جديدة مدمجة للتوسع السياحي مصممة لتتناسب مع الطلب الدولي والوطني .
- 3- إنجاز عدد من الحظائر البيئية والسياحية (حديقة بعنابة وأخرى بقسنطينة ، وهران العاصمة ، حدائق الواحات والجنوب الجزائري) .
- 4- إنجاز مراكز العلاج والصحة والرفاهية (حمام فرقور ، حمام ملون²).

2/ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل عن المحروقات :

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : هي مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات أو كلاهما ، وتشغل من 1 إلى 250 شخص لا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري ولا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوي 500 مليون دينار جزائري ، وهي تخترم معايير استقلالية وظيفتها كما هو موضح في الجدول التالي³ :

الجدول(07)المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20 مليون دينار جزائري	أقل من 10 مليون
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دينار جزائري	أقل من 100 مليون دج
متوسطة	من 50 إلى 250	أقل من 200 مليون إلى	من 100 مليون إلى

⁴ عادل عمراوي ، مرجع سابق ص 94.

³ عادل عمراوي ، المرجع السابق ص 101.

الفصل الثاني أثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة الوطنية

500 مليون دينار	2 مليار		
-----------------	---------	--	--

المراجع :د. بغداد بنين ود.عبد الحق بوقفة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل،مداخلة ضمن الملتقى الوطني واقع وأفاق ونظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،جامعة الوادي؛2013،ص04.

وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيسي والمصدر التقليدي لنمو وتطور الاقتصاد في الجزائر حيث أنها تعتبر أحد مجالات الاهتمام المتزايد في مختلف الاقتصاديات العامة للاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص ،ومن خلال التركيبة المالية والميكيلية والقانونية التي جعلتها تتمركز ضمن أولويات إصلاح الجزائري بغية الوصول إلى المعدلات الاقتصادية للمستويات المعيشية وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم من خلال :

- 1- المساهمة في زيادة الناتج القومي عن طريق توجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال .
- 2- قيامها بدور الصناعات المغذية للصناعات الكبرى فهي مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة ببعض احتياجاتها.
- 3- وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية سواء كانت خامات غير مستثمرة أو سلع نصف مصنعة مما يساعد على إنتاج .
- 4- تنمية الصادرات من خلال توفير السلع القادرة على المنافسة .
- 5- استخدام الموارد المحلية لاسترجاع النفايات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع .
- 6- توفير المواهب والابتكارات .
- 7- توفير الأمن الغذائي والتقليل من فاتورة إلا ستراد¹.

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات : للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتحقيق العجز في ميزان المدفوعات بل إنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات في كثير من الدول وتحتل الجزائر المرتبة 86 ضمن ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية².

وقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم لإنشاء شركة ذات رأس مال استثماري لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأجل تقوية البنك الخارجي الجزائري من جهة وصندوق دعم المؤسسات الصغيرة، هذا الاتفاق كان في إطار

¹ د. الاخضر عمر ود.بالواشي علي معوقات المؤسسات الصغيرة في الجزائر وسبل تطويرها ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ،2015، ص 07.

² د. سليمان ناصر ود. عواطف محسن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج إطار المحروقات المعوقات و الحلول ، مدخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية ، استقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفق الألفية الثالثة في الجزائر ، جامعة المسيلة ، بالتعاون مع مخبر السياسات والاستراتيجيات الاقتصادي الجزائر ص 09.

الفصل الثاني أثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة الوطنية

تجسيد توجيهات السلطات العمومية الرامية إلى حث البنوك على توسيع أدوات تمويل الاقتصاد والحرص البنكين العموميين على خلق شركة استثمارية رائدة برأس مال هام قدره 11 مليار دينار .

- كما يهدف استحداث هذه الشركة ذات الرأس مال استثماري إلى المساهمة الفعالة في تقوية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرافد من روافد خلق الثروة ومناصب الشغل، كما يسمح بجلب رؤوس الأموال الاستثمارية الأجنبية من خلال استقطاب موارد صناديق الاستثمار الأجنبية¹.

- الطاقات المتجددة ودورها في تفصيل النمو الاقتصادي في الجزائر : إن مستوى التقدم الحاصل في تكنولوجيات وتقنيات الطاقات المتجددة يجعلها قابلة للاستخدام سواء في النظم الصغيرة التي تؤمن لإمدادات المحلية في المناطق النائية أو في النظم المركزية للاستخدام الحراري في الصناعة وغيرها ، بالإضافة إلى نظم توليد الكهرباء بالقدرات الكبيرة التي يمكن أن ترتبط بالشبكات الكهربائية المحلية و الإقليمية مما يجعلها تحصى بإهتمام خاص من طرف السلطات العمومية².

التي تسعى لإعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع كبديل لقطاع المحروقات .

تتواجد الطاقات المتجددة في صميم السياسة الطاقوية والاقتصادية في الجزائر من الآن إلى غاية 2030، وسيكون 40% من إنتاج الكهرباء موجه للاستهلاك من الأصول المتجددة ، فالجزائر تصبوا لأن تكون فاعلا أساسيا في إنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية الكهروضوئية والحرارية اللتين ستكونان محركا لتطوير اقتصاد مستدام ،وتسعى الجزائر إلى بلوغ قوة اقتصادية هامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط في مجال الطاقة البديلة أفاق 2020 ،تدعم بذلك مداخيلها من المحروقات التي تشكل أساس لإقتصاد الوطني، كما تهدف الجزائر إلى توفير الطاقات المتجددة بنسبة 36% من حاجاتها للطاقة بحلول 2040 وبالتالي التحقيق من حاجتها للبترول إذا استغلت الطاقات المتجددة استغلال صحيحا وتعزم الجزائر على إنتاج أكثر من 30% من الطاقة الكهربائية انطلاقا من الطاقات المتجددة أفاق 2025 في إطار البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة الجاري إعداده ، حيث يوفر هذا البرنامج إنتاج 22000 ميغاواط من الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية منها 1200 ميغاواط توجه للسوق المحلية و 1000 ميغاواط للتصدير³.

برنامج الطاقة المتجددة في الجزائر :

¹ منتدى رؤساء المؤسسات ، معرض الصحافة ، الجزائر ،الأحد 31 ديسمبر ، 2017 ص 24.

² د عادل عمراوي ، مرجع سابق ص 54.

³ عادل عمراوي ،المرجع السابق، ص 57.

الفصل الثاني أثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة الوطنية

يشمل البرنامج من 2011 إلى غاية 2020 على إنجاز 60 محطة شمسية كهر وضوئية وشمسية وحقول طاقة الرياح ومحطات مختلفة، تشمل إنجاز مشاريع الطاقة المتجددة وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى مراحل لانجازه:¹

* سنة 2014: تأسيس قدرة إجمالية تقدر ب 11 ميغاواط

* في لأفاق 2015 سيتم تأسيس قدرة إجمالية تقارب ب 650 ميغاواط

* من 2011 إلى 2020: ينتظر تأسيس قدرة إجمالية بحوالي 2600 ميغاواط بالسوق الوطني واحتمال تصدير 200 ميغاواط

وملخص هذا البرنامج يكون حسب كل نوع من فروع ومجالات الإنتاج والمتمثل كالتالي :

1- تطوير مصادر الطاقة المتجددة :من خلال ما يلي:

*الطاقة الشمسية الكهروضوئية : تستند هذه الإستراتيجية على تسريع تطوير الطاقة الشمسية فالحكومة تخطط إلى إلحاق عدة مشاريع شمسية كهروضوية بقدرة كاملة تبلغ حوالي 800 ميغاواط من 2011 إلى 2020 وكذا إنجاز مشاريع أخرى ذات قدرة 200 *ميغاواط في الفترة ما بين 2021-2030.²

*الطاقة الشمسية الحرارية : في المرحلة الممتدة ما بين 2016-2020 سيتم إنشاء وتشغيل 4 محطات شمسية وحرارية مع بقدرة إجمالية تقدر ب 1200 ميغاواط ويتوقع في الفترة ما بين 2021 و 2030 إنشاء قدرة تقدر بحوالي 500 ميغاواط في السنة وهذا لغاية 2023 ثم 600 ميغاواط لغاية 2030

*طاقة الرياح : تهدف الجزائر إلى إنجاز مشاريع لإستغلال طاقة الرياح في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2030 بقدرة بلغت حوالي 1700 ميغاواط.³

وقد أسهم قطاع الطاقة في إنجاز 11 محطة لتحليل المياه عبر الوطن والتي تساهم اليوم بشكل كبير في تزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب وتنتج 1.1 مليون م³ ما يمثل 25 من المائة من مياه الشرب الموزعة لصالح الزبائن في انتصار تدعيم هذه المحطات في 2018 بإطلاق مشروع إنجاز محطتين جديدتين بالطارف وزرالدة.⁴

¹ عادل عمراوي ، المرجع نفسه .ص 58.

² عادل عمراوي ، المرجع،السابق، ص 62.

³ عادل عمراوي المرجع نفسه ،ص 62.

⁴ منتدى رؤساء المؤسسات ، مرجع سابق ص 8.

الفصل الثاني أثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة الوطنية

2- تطوير القدرات الصناعية من أجل إنجاح البرامج المسطرة: تعزم الجزائر على تقوية النسيج الصناعي، ففي مجال الطاقة الكهروضوئية تعمل الجزائر على إنتاج مصنع لإنتاج الألواح الكهروضوئية بقدرة تعادل 190 ميغاواط في السنة.

كما تهدف إلى إنجاز مصنع لإنتاج السلكون المادة الأساسية المكونة للألواح الكهروضوئية، ومن جهة أخرى ينتظر إنتاج شركة وطنية لصناعة منوبات التيار، البطاريات، المحولات والكوابل والأجهزة الأخرى التي تدخل في بناء المحطات الكهروضوئية،

كما تهدف الجزائر في إلى بناء مصنع لصناعة المرايا وتشبيد مصانع لصناعة الأجهزة السائلة الناقلة للحرارة وأجهزة للتخزين، بالإضافة إلى بناء مصنع لصناعة أجهزة كتلة الطاقة¹ وتعمل الجزائر على مواصلة الاستثمار في مختلف فروع الطاقة حيث تستعد لتصدير الكهرباء إلى أفريقيا عن طريق أضخم مشروع لإنتاجها انطلاقاً من ليبيا، فالجزائر شرعت في مفاوضات مع الليبيين لإنجاز محطة إنتاج كهرباء ضخمة لتوصل الكهرباء للمدن الليبية ومنها نحوى إفريقيا، وتصل إنتاج هذه المحطة إلى 2100 ميغاواط، وستحول إلى بوابة جزائرية لتصدير الكهرباء نحوى باقي دول إفريقيا.

والجزائر اليوم تصدر 150 ميغاواط من الكهرباء إلى تونس و 100 ميغاواط إلى المغرب مما يدر عليها عائدات مالية هامة، وتتوفر 14 محطة إنتاج للطاقة الشمسية مكنت من إنتاج 354 ميغاوات من الكهرباء من الطاقة الشمسية وتسعى لتحقيق 150 ميغاواط إضافيه خلال 2010.

مساهمة القطاع الزراعي :

يحتل القطاع الزراعي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري وذلك نظراً لأهميته الكبيرة فيما يخص دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تبرز أهميته فيما يلي:

1- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي: عن طريق سد الحاجيات الغذائية بإنتاجها محلياً والجدول التالي يبين تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر.³

¹ عادل عمراوي، مرجع نفسه، ص 63.

² منتدى رؤساء المؤسسات، مرجع سابق ص 9.

2- حميد قرومي، زكية معزوز، دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي، جامعة المدية 28-29 أكتوبر 2014 ص 59.

الفصل الثاني أثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة الوطنية

الجدول (08) يوضح تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال 2010-2012 (الوحدة ألف طن) الرئيسية

الجدول(07)تطور إنتاج السلع الغذائية في الجزائر:

الزيتون	175.31	417.99	284.01
الخضار	8640.42	9569.24	10402.32
الفواكه	2705.39	2983.42	3067.38
القمح	2952.70	2554.93	3432.23
الشعير	1503.90	1104.21	1551.72
الذرة الشامية	0.36	0.58	1.75
البقوليات	72.32	78.82	84.29

المرجع :د مزريق عاشور ود.اعميش عائشة ، الراشدة الزراعية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في الجزائر ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأمن الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية ، جامعة المدية ، 28-29 أكتوبر 2014 ص 340.

2-مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي : يحتل القطاع الزراعي أهمية بالغة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي الرفع مستوى متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج الذي يعد من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد والجدول الآتي يوضح مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (08) مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي:

متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي			مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي		
2011	2010	2009	2011	2010	2009
442.43	382.61	365.25	16110.62	13644.41	12820.26

المرجع: عادل عمراوي، مرجع سابق، ص 137.

الفصل الثاني أثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة الوطنية

-من الجدول نلاحظ أن مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج الإجمالي عرف تطور كبير خلال الفترة 2009-2011 نظرا لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية ونفس الشيء بالنسبة لنصيب الفرد الجزائري في الناتج الزراعي، ويعود ذلك إلى الزيادة في كمية الانتاج الفلاحي من جهة وإلى إرتفاع أسعار المنتجات نتيجة تحرير الأسعار من جهة أخرى .

3- مساهمة القطاع الزراعي في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية:

تبينت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية ، مما نتج عنه تحسين مشاركة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير وستراد هذه المنتجات من خلال :
● المساهمة في ترقية الصادرات والواردات حيث تعد مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات مؤشرا آخر للدلالة على أهمية القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد ، كما أن زيادة إنتاج الفلاحي يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد وتخفيض حجم الواردات.

وقد عملت الجزائر على النهوض بالقطاع والسعي لجعله موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتحقيق هذا الهدف لا بد من خلق فعالية إنتاجية للقطاع الزراعي من خلال :

-تكوين الفلاحين وإطارات والمختصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الزراعي الوسائل الحديثة في هذا المجال ، لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ¹.

-ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونية القرى

-ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الإهتمام بتحسين تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الإحتكار ².

-العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحرير دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة

-العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي، إلى جانب أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها وذلك من خلال السدود، والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لغرض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة .

¹ د، محمد، باشي ، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح ، مجلة الباحث ،(العدد 2) ،جامعة الجزائر ، 2003ص 209.

² د، محمد، باشي ، المرجع السابق ، 2003ص 209.

الفصل الثاني أثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة الوطنية

- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك بتطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجيات الداخلية وتصدير الفائض .

- ومن بين الحلول التي اتخذتها الجزائر لجعل الزراعة تحقق دورها في الوصول إلى أكبر قدر من الإنتاجية هي إتباع إستراتيجية للتنمية الزراعية تهدف إلى تحقيق زيادة إنتاجية الأرض الزراعية .

- تبني إستراتيجية واضحة للتصدير ، من خلال العمل على إيجاد إستراتيجية للصادرات الزراعية متضمنة أهداف التصدير ، ومن أهم المحاصيل الموجهة للتصدير : التمور ، الحمضيات البطاطا ، الفلين
- نشر الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة¹ :

إن تطوير القطاع الزراعي وتضمينه أنشطة الصناعات الحرفية والصغيرة على أساس تعاونية من الممكن أن يفتح مجالات واسعة للعمل، كما يؤدي إلى زيادة القيمة المصنعة للإنتاج الزراعي مما يعمل على تخفيض الواردات .
يحتل القطاع الزراعي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري والتنمية الاقتصادية حيث يساهم بـ 92% من الإنتاج الداخلي الخام ويوظف 21% من اليد العاملة النشيطة إلا أن الجزائر لا تقدم دعما كبيرا لقطاعها الزراعي والذي يقدر بنسبة 4.5% من قيمة الإنتاج، أما الدعم المقدر من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي خصص له 80% من مصاريفه لدعم الاستثمار لفاحي والذي يسمح بتوسيع المساحة الزراعية بقيمة قدرها 419000 هكتار² - كما قامت الحكومة بإنشاء شراكة بين القطاع العام والخاص في المجال الفلاحي عن طريق إدراج المدايح الصناعية والمزارع النموذجية ، حيث توجه 34% من الأرباح للخواص و 66 من المائة للدولة بهدف تشجيع الخواص على الاستثمار وبالتالي إعطاء دفع قوي للنهوض بالقطاع الفلاحي الذي تقول عليه الحكومة للتخفيض من وتيرة ستراد الحبوب والمنتجات الفلاحية بالدرجة الأولى ، ويدخل ذلك في إطار إعطاء نفس جديد للمؤسسات العمومية، ويساهم هذا المشروع الذي تبنته الحكومة الجزائرية في زيادة إنتاج اللحوم بالاستعانة بالإنتاج المحلي من الماشية واللحوم البيضاء ، وأما بخصوص المزارع النموذجية فإنها تساهم في إعطاء الفرصة للخواص لتطوير إنتاجهم من جهة واكتساب الخبرة الكافية للإستثمار في هذا المجال من جهة أخرى خاصة وأن هذا القطاع قد استقطب مستثمري أجنبية لما تزخر به الجزائر من أراضي فلاحية هي في حاجة إلى

¹ د. محمد باشي ، المرجع نفسه ص 109 .

³ كمال رواينة ، تحرير التجارة والزراعة وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، (العدد 11) ، جامعة بسكرة ، ماي 2007 ص 241 .

³ منتدى رؤساء المؤسسات ، مرجع سابق ص 10 .

الفصل الثاني أثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة الوطنية

استصلاح، وسيعيد هذا النشاط بعث الصناعات الغذائية مع تطوير الانتاج الفلاحي الذي يستدعي إنشاء مصانع تحويلية¹.

المطلب 2: التدابير السياسية والاجتماعية التي اتخذتها الجزائر لمواجهة أزمة انخفاض أسعار البترول :

تعد الجزائر من الدول البترولية التي تأثرت بالأزمة النفطية والتي تنعكس خطورتها على الأمن السياسي والاجتماعي، وتزداد خطرا في حالة تطورها وذلك أن الثروة البترولية والغازية في الجزائر تساهم بأكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي وبأكثر من 98 بالمائة من إجمالي الصادرات، وحوالي 62% من إيرادات الموازنة العامة للدولة وهي المصدر الوحيد للاحتياجات الرسمية للبلاد وقد اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير السياسية والاجتماعية لمواجهة هذه الأزمة والتي تمثلت فيما يلي :

1- التدابير السياسية لمواجهة الأزمة النفطية :

قيام الحكومة الجزائرية بفرض إجراءات تضيق الخناق على عمليات الاستيراد بهدف تقليص فاتورة الواردات التي أخذت منحا تصاعديا، وفي المقابل تضائل موارد الخزينة العمومية، كما عملت على إنشاء قائمة خاصة بالمواد الممنوعة من الاستيراد تصل إلى ألف منتج من اجل تقليص الواردات والحفاظ على احتياطات الصرف، بالإضافة إلى إعطاء السوق للمؤسسات المحلية عن طريق حماية المنتج الوطني وتعويض المواد الممنوعة من الاستيراد بمنتجات محلية الصنع، وتمثلت المواد التي تم منع استيرادها في: اللحوم بأنواعها، الدجاج السمك الكبد الياغوروت بأنواعه، الخضر والفواكه ماعدا الموز، الزيتون، الفواكه الجافة، السردين، المعجنات، الاسمنت، المايونيز، وقد بلغت فاتورة الواردات لعام 2017 42 مليار دولار مقارنة بـ 46 مليار دولار عام 2016. بتسجيل هامش ربح 2.3 مليار دولار، وهذا نتيجة لتقليص حجم المنتجات المستوردة.

كما قامت الحكومة بتبني إجراءات للحد من استيراد الوقود كما هو الشأن مع التحفيزات التي أطلقتها و التي تحمل الجزئ ريين على استعمال غاز البترول المميع "سير غاز" بدلا من استهلاك البنزين والمازوت، ومن بين التحفيزات التي أطلقتها الحكومة تخفيض سعر تركيب قارورة سير غاز، وإنشاء شركات اونساج لهذا الغرض بهدف تقليص استيراد 3.5 مليون طن سنويا بقيمة 2 مليار دولار، وقد حددت الدولة التسعيرة الخاصة بتركيب سيرغاز ب 70 ألف دينار، غير أن شركة ناف طال تقوم بتركيبها ب 55 ألف دينار بهدف توسيع عدد مستعمليها

¹ منتدى رؤساء المؤسسات، المرجع نفسه، ص 23.

الفصل الثاني أثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة الوطنية

، كما تسعى شركة نفطال إلى توفير 45 مركز عبر الوطن من خلال إطلاق شراكة مع اونساج لتكوين الشباب ثم إطلاق شركات مصغرة تقوم بتركيب هذا النوع من التجهيزات في المركبات¹.

وقد سطرت الحكومة برنامج خاص للرفع من عدد المركبات التي تعمل بالغاز والتي ستصل إلى 500 ألف مركبة سنة 2021، حيث سيتم تدعيم 2600 محطة وقود بموزعات سير غاز، بالإضافة إلى مشروعين آخرين لتكرير البترول في حاسي مسعود وبراقلي للرفع من قدرة إنتاج وقود الغاز وتقليل تكلفة استيراد الوقود بالعملة الصعبة مستقبلا².

كما قامت الحكومة باستخدام الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثار تراجع أسعار النفط على الإيرادات. كما اتخذت الجزائر تدابير حاسمة في موازنة 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفورات، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة لعام 2015 بنسبة 8.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3%، وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%، وقد شملت تدابير التقشف بالالغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخطيط الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع الترامواي والمستشفيات وغيرها) وتقليل الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والاسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد 60 سنة، وفي جانب إيرادات 2016 أقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية ب 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

كما سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مدا خيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها للدينار الجزائري، وعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض بنسبة 25% مقابل عام 2015، والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطات الدولية³. فقد قررت الحكومة طبع العملة كأخر خيار لديها من اجل مواجهة تراجع مدا خيل النفط منذ ثلاث سنوات وذلك لأجل تمويل الإنفاق العام وسد العجز في الميزانية التي وصلت في ديسمبر 2017 إلى 7% مما قد يؤدي إلى نفاذ الاحتياطات للعمالات الأجنبية، وقد أكدت الحكومة انه سيتم استخدام هذه الأموال بعقلانية ولن يتم

¹ منتدى رؤساء المؤسسات، المرجع السابق، ص 14.

² منتدى رؤساء، المرجع نفسه، ص 22.

³ عبد الحميد مرغيت، مرجع سابق، ص 4.

الفصل الثاني أثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة الوطنية

توجيهها لميزانية التسيير أي دفع أجور الموظفين وتسيير الهيئات الحكومية وإنما لتمويل الاستثمارات العمومية مما يحد من التضخم.

وقد حددت الحكومة الجزائرية مدة استمرار السياسة النقدية الجديدة إلى 5 سنوات فقط مما يسمح لبنك الجزائر المركزي بشراء سندات من الخزينة مباشرة، ما يعني طبع الأوراق النقدية لتمويل عجز الميزانية الذي بلغ 15.4% من الناتج المحلي الخام في 2015 و13.6% سنة 2016، وقد توقعت الحكومة في ميزانية 2017 أن تقلص العجز سيصل إلى 8% فقط، لكن الخبراء يشككون في إمكانية بلوغ هذا الهدف، ويأتي البرنامج الجديد للحكومة بعد سنتين من تخلي الحكومة عن مشاريع عديدة وإقدامها على تقليص الواردات إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 30%.

وكانت الجزائر تعتمد في إعداد ميزانيتها سعرا مرجعيا لبرميل النفط ب37 دولار حتى عندما فاق سعرها 100 دولار لتقوم بتحويل الفارق إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي بلغ حجمه 51 مليار دولار عام 2015، وكان يمول العجز في الموازنة لكن بعد انهيار أسعار النفط المصدر الأساسي لعملات الأجنبية ابتداء من 2014 تم استهلاك كل أموال هذا الصندوق إلى آخر دولار في فيفري 2017، وأضيف إلى ذلك ندرة السيولة لدى البنوك بحسب الحكومة، ويشير الخبير المالي فرحات ايت علي إلى أن الحكومة مسحت آخر دولار في هذا الصندوق لسد العجز في ميزانية 2016 وجزء من ميزانية 2017.

وبما إن الحكومة منعت اللجوء إلى الدين الخارجي لجأت إلى خيار التمويل غير التقليدي من أجل تجنب أزمة مالية خانقة وستتبع هذا التمويل إصلاحات اقتصادية ومالية لإعادة التوازن إلى الإنفاق العام. وان كان اغلب الخبراء يعتبرون اللجوء إلى طبع العملة أمر ضروري فيأثم يحذرون من مدة تطبيقه وطريقته ويتخوفون من إن يصبح إستراتيجية بعيدة المدى².

التدابير الاجتماعية التي اعتمدها الجزائر لمواجهة أزمة انهيار أسعار البترول :

لقد أدى انخفاض أسعار البترول إلى انخفاض سعر صرف الدينار، فبلغ خلال سنة 2014 سعر الدولار 56.80 وسعر الاورو تجاوز 106.9 وبلغت السوق الموازية 160 دينار الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات والتدهور النسبي للقدر الشرائية وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية.³

¹ الأزمة الاقتصادية تصل إلى زاوية الخيار الأخير، جريدة الشرق الأوسط، (العدد 14182)، ليبيا، 2017، ص1

² الأزمة الاقتصادية الجزائرية تصل إلى زاوية الخيار الأخير، المرجع السابق، ص4.

³ د. صالح صالح، مرجع سابق، ص9.

الفصل الثاني أثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة الوطنية

وقد حددت الحكومة قائمة السلع الممنوعة من الاستيراد مما أدى إلى غلق العديد من المؤسسات بسبب غياب المواد الأولية المستعملة في تسييرها، مما أدى إلى تسريح آلاف العمال كما أدى إلى ندرتها وعودة الاحتكار وغياب المنافسة وبالتالي ارتفاع الأسعار والتأثير بذلك على القدرة الشرائية للمواطن خاصة على الطبقة الهشة في المجتمع، وفرض منتجات معينة على المستهلكين مما أدى إلى تراجع الجودة وغلق الأسواق .

وفي ضل هذه المشاكل التي تعرقل حياة المواطن عملت الدولة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات في هذا المجال مثل سياسة الدعم الاجتماعي إتجاه المواطنين، حيث تقوم الدولة بدعم المواد الغذائية الأساسية كالحليب والخبز، وكمثال على ذلك قامت الجزائر بإنشاء صندوق دعم تكاليف نقل البضائع في الجنوب الجزائري على مستوى وزارة التجارة الذي تم إنشاؤه لخفض تكاليف الخضر والفواكه لولايات الجنوب كما، عملت الدولة على السعي لتوفير السلع التي منع استيرادها عن طريق تعويضها بمنتجات محلية، حيث صرح وزير التجارة ان جميع السلع التي تم منع استيرادها يمكن توفيرها في السوق المحلية كالخضر والفواكه واللحوم .

وتقوم الجزائر تدريجيا بالتراجع عن دعم المواد الاستهلاكية مخافة اللجوء إلى عملية الاستدانة الخارجية، حيث عرفت المواد الاستهلاكية ارتفاعا بلغ 20% سنة 2016، وكان السبب وراء ذلك هو انخفاض قيمة الدينار في حين ارتفعت نسبتها ما بين 5 و 10% سنة 2017 بسبب ارتفاع تكاليف النقل، حيث يضطر التاجر لرفع قيمة السلع من اجل تعويض الخسائر التي يتم إنفاقها على الإيجار والضرائب، فان أكثر من 10 آلاف تاجر غيرو نشاطهم سنة 2015 بسبب ارتفاع الأسعار و السوق الموازية ولجا بعضهم الى التجارة العشوائية للتخلص من عبئ الضرائب¹.

¹ منتدى رؤساء الاقسام، مرجع سابق، ص23.

الفصل الثاني أثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة الوطنية

خلاصة الفصل الثاني :

لقد كان لانخفاض أسعار البترول أثار إيجابية وأخرى سلبية على اقتصاديات الدول، ففي الوقت الذي تنعم فيه الدول المستوردة بهذه السلعة بثمار الإرباح تجلس الدول المتضررة تنحصر على تدهور اقتصادها، وتتكبد الخسائر تلوى الأخرى .

والجزائر من بين الدول التي تضررت من هذه الأزمة، حيث انعكست أثارها سلبا على الناتج المحلي والاحتياطات الرسمية، قطاع التجارة، الموازنة العامة للدولة ونفقاتها على المديونية العمومية، سعر الصرف والقدرة الشرائية، كما أثرت على تطوير الطاقات المتجددة والطاقات الغير تقليدية كالغاز الصخري وذلك لارتفاع التكاليف .

وقد اعتمدت الجزائر مجموعة من الحلول للتعامل مع هذه الأزمة معصمها حلول ظرفية .

خاتمة

تعتبر الطاقة عنصر حيوي وفعال لتلبية جميع الاحتياجات الإنسانية، كما تحظى بدور هام في تحقيق الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، فهي مقياس لمدى تقدم الشعوب أو تخلفها .
والطاقة هي المحرك الأساسي لجميع النشاطات على حد سواء، وهناك مصدرين أساسيين للطاقة: مصادر متجددة غير قابلة للزوال كأشعة الشمس، الطاقة الريحية، والطاقة المائية، وأخرى ناضبة مصيرها الزوال، وهي الطاقات الاحفورية والمتمثلة أساسا في البترول والغاز الطبيعي ومشتقاتهما.
تحتل الطاقة التقليدية باستهلاك كبير في العالم، لكنها تحمل في طياتها سلبيات جمة كونها مصادر ملوثة ومعرضة للزوال، في حين نجد إن الطاقات المتجددة هي طاقات نظيفة ودائمة في الطبيعة.
إن الجزائر ورغم حصولها على استقلالها عام 1963 إلا أنها لم تكن تملك النفوذ والسيطرة التامة على مواردها الطاقوية إلى بعد سنة 1971 بعد تأميم المحروقات، فقد كانت الدولة الفرنسية تتحصل على جزء من أرباح العائدات النفطية .

وتملك الجزائر ثروات طااقوية ضخمة بشقيها المتجددة والناضبة، إلا انه تعتمد على البترول بشكل أساسي في اقتصادها الوطني باعتباره مصدر طااقوي سهل الاستغلال وغير مكلف، على عكس الطاقات المتجددة التي تحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة لاستغلالها من خلال امتلاك التكنولوجيا المساعدة على توفيرها.
وتعتبر أزمة انخفاض أسعار البترول من اخطر الأزمات الاقتصادية فقد خلفت إضرارا كبيرة بالاقتصاد العالمي، وأحدثت نوع من عدم التوازن، وتفاوتت شدتها وضررها على الدول المصدرة لها من دولة لأخرى .
وقد كانت هذه الأزمة نتيجة لتشبع سوق النفط العالمي بالنفط لحد التخممة، ويعود ذلك لظهور النفط الصخري المنتج من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، ورفض دول الأوبك حفظ إنتاجها من هذه السلعة لموازنة السوق .

وتنطوي وراء هذه الخيارات دوافع حفية لكبار منتجي النفط بغية زعزعة اقتصاديات دول أخرى منافسة لها، حيث تسعى السعودية أكبر دولة منتجة للنفط في العالم إلى الحصول على مزيد من الأسواق النفطية وإبعاد بعض المنتجين الذين اغرقوا السوق بالنفط.

والجزائر بسبب اعتمادها على النفط كسلعة إستراتيجية جوهرية في اقتصادها الوطني، أدى انخفاض سعر النفط إلى انخفاض عائدات التصدير، وعليه اللجوء إلى استهلاك الأموال الموجودة في صندوق ضبط الإيرادات لسد عجز الميزانية.

وقد اتخذت الجزائر جملة من الحلول في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد تبنت سياسة ترشيد النفقات عن طريق الاستهلاك العقلاني للموارد المالية كما توجهت إلى العمل على تفعيل إستراتيجية تنمية بديلة لقطاع المحروقات، من خلال وضع جملة من البرامج والمشاريع في جملة من المجالات منها: الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية، القطاع السياحي، والقطاع الزراعي.

وتراجع الجزائر تدريجيا عن دعم المواد الغذائية مخافة اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، وتعرض سيادة الدولة للخطر. ولقد لجأت الجزائر إلى طبع العملة الوطنية هذا العام كآخر خيار لإنقاذ الاقتصاد الجزائري لمدة 5 سنوات.

مقترحات الدراسة :

- الاعتماد على القطاع السياحي: فالجزائر تمتلك إمكانيات في المجال السياحي خاصة فيما يتعلق بالصحراء الجزائرية وما تتميز به من مناظر خلابة.
- الاهتمام بالقطاع الفلاحي : حيث يعتبر هذا القطاع مصدر رئيسي للتنمية من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي والتوجه نحو التصدير للخارج ، ولإنجاح هذه العملية لابد من توفير الموارد الضرورية مادية كانت او بشرية .
- ضرورة الاهتمام بالقطاع الصناعي والمبادرة للتصنيع المحلي بدلا من الاكتفاء بعملية التركيب .
- تنوع صادرات الجزائر وتجنب الاعتماد على البترول كمصدر أساسي للدخل ، فالجزائر بتنوع مناخها وخصوبة أراضيها تحوي منتجات متنوعة من خضر وفواكه واسماك ...
- تكرير البترول وعدم بيعه خام : فالجزائر تقوم ببيع البترول الخام بأسعار منخفضة مقابل شراء مشتقاته المكررة بأسعار مرتفعة ، لذلك ينبغي على الجزائر شراء المعدات اللازمة لتكرير النفط وتكوين الموارد البشرية المؤهلة والخبيرة.

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
19	الطاقة الشمسية الكامنة في الجزائر	1-1
22	الاحتياطات البترولية والغازية في الجزائر	2-1
23	البيانات التقنية لقطاع المحروقات في الجزائر	3-1
24	إنتاج الطاقة الكهربائية الفولطية في الجزائر	4-1

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
32	مكاسب وخسائر بعض الدول في العالم	1-1
35	النتاج المحلي الإجمالي والاحتياطات الرسمية في الجزائر	2-1
36	تأثير الأزمة النفطية على المديونية العامة للدولة الجزائرية	3-1
39	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	4-1
43	تطور إنتاج الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال 2010-2012	5-1
44	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي	6-1

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

القران الكريم :سورة البقرة الاية 286

الكتب:

- د.ملوخية احمد فوزي ، التنمية السياحية، ط1، دار الفكر العربي، الاسكندرية، 2007.
- د. نبيل محمد مصطفى، الشمس ومستقبل الطاقة، ط1، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، 1969.
- د. اسماعيل محمد رافت ود. الشكيل علي جمعان ، الطاقة المتجددة، ط2، دار الشروق، 1988.
- د. خاطر نصري ذياب ، جغرافية الطاقة، ط1، الجنادرية للنشر و التوزيع، الاردن 2011.
- د الخفاف. عبد العلي ، ود. خضير ثعبان كاضم ، الطاقة وتلوث البيئة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردن 2007،

المذكرات:

- بوخوش احمد، بطاش زرارة، الطاقات المتجددة كبديل للقطاع النفط، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، (مرقونة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.
- بن نونة فاتح، سياسة الطاقة والتحديات البيئية في ظل التنمية المستدامة : حالة الجزائر، ماجستير (مرقونة)، كلية العلوم الاقتصادية، ورقلة، 2006-2007.
- بن محاد سمير، استهلاك الطاقة في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية، مذكرة ماجستير (مرقونة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008-2009،
- دشانة حورية، الطاقة المتجددة في الجزائر: دراسة في التحديات، مذكرة ماستر (مرقونة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2016-2017،
- تركي عبد الرؤوف، مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة : حالة الجزائر، مذكرة ماجستير (مرقونة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014-2015.
- عمراوي عادل، بدائل التنويع الاقتصادي الجزائري في ظل الازمة النفطية، مذكرة ماستر (مرقونة)، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015-2016.
- خير الدين وحيد، اهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي، والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات مذكرة ماستر (مرقونة)، كلية العلوم الاقتصادية، باتنة، 2012-2013.

الملتقيات والمدخلات والندوات:

- د. عمر الاخضر و. د. بالمواشي علي، معوقات المؤسسات الصغيرة في الجزائر وسبل تطويرها، مداخلة ضمن الملتقى الوطني واقع وآفاق النضام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، جامعة الوادي، 2015-2016.

- د. بنين بغداد، و. د. بوقفة عبد الحق، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، مداخلة ضمن الملتقى الوطني واقع وآفاق ونضام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي 2013.

- د. ناصر سليمان، و. د. محسن عواطف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج اطار المحروقات المعوقات والحلول، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الاول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات فيافاق الالفية الثالثة في الجزائر/جامعة المسيلة بالتعاون مع مخبر السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية، الجزائر، 2015-2016.

- د. عطار عبد المجيد، انخفاض اسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن الملتقى الدولي تداعيات هبوط اسعار النفط على الدول المصدرة، الدوحة، 7 نوفمبر 2015.

سلامة ممدوح، العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في اسعار النفط الخام، مداخلة ضمن الملتقى الدولي تداعيات هبوط اسعار النفط على الدول المصدرة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 7 نوفمبر 2015.

- د. قرومي حميد و. د. زكية معزوز، دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي، جامعة المدية، 28-29 اكتوبر 2017.

- منتدى رؤساء المؤسسات، معرض الصحافة، الجزائر، 31 ديسمبر 2017.

المجلات:

- د. باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، (العدد 2)، جامعة الجزائر. 2003.
- د. حدة فروحات، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث، (العدد 11)، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية، ورقلة، 2012.

- د. كعوان سليمان و. د. جابة احمد، تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (العدد 14)، جامعة عنابة، 2015.

- د.مرغيت عبد الحميد،تداعيات انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري والسياسات الازمة للتكيف مع الصدمة، كلية العلوم الاقتصادية، مقال علمي جامعة جيجل، 2015.
- د. مخلفي أمينة، اثر تطو استغلال النفط في الصادرات:دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية،مجلة الباحث،(العدد9)،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2011.
- صالح صالح،تأثير انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائر نعمة الموارد ولعنة الفساد،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،(العدد15)،الجزائر،2015.
- د. روابنة كمال،تحرير التجارة والزراعة وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية،(العدد11)،جامعة بسكرة،ماي 2007.
- إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر مجلة NOOR،،(العدد9و10)،الصادرة عن مجموعة سون لغاز،مارس 2010.
- الجرائد:**
- الأزمة الاقتصادية الجزائرية تصل الزاوية الحيار الاخير،جريدة الشرق الأوسط،(العدد14181)،ليبيا،2017.
- المواقع الالكترونية:
- د. نيفين حسين،انهيار اسعار النفط وتداعياته على مجلس التعاون الخليجي،الإمارات العربية المتحدة،وزارة الاقتصاد،2016 تم الاطلاع عليه بتاريخ2018/04/18 على الرابط:
http://www.economy.ae/_economyreports
- د.نقرش عبد المطلب،الطاقة مفاهيمها أنواعها مصادرها،وزارة الطاقة والثروة المعدنية،المملكة الأردنية الهاشمية،تم الاطلاع عليه بتاريخ2018/03/15على الرابط
www.files.elebda3.net
- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية،تشخيص وفحص السياحة الجزائرية،وزارة تهيئة الاقاليم البيئية والسياحية،جانفي2008،تم الاطلاع بتاريخ2018/03/02عليه على
الرابط: http://www.andt_dz.org
- د. مخلفي أمينة، النفط والطاقات البديلة وغير المتجددة ،جامعة ورقلة . تم الاطلاع عليه على الرابط
<http://revues.unive-ouargkla.dz>

الفهرس

قائمة المحتويات

الإهداء

الشكر والعرفان

1.....	مقدمة
7.....	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصادر الطاقة
8.....	المبحث الأول: التطور التاريخي لمصادر الطاقة
8.....	المطلب الأول: نشأة وتطور مصادر الطاقة في العالم:
9.....	المطلب الثاني: مفهوم الطاقة:
10.....	المطلب الثالث: أنواع مصادر الطاقة المستهلكة في العالم و المكانة التي تحضي بها الطاقة:
17.....	المبحث الثاني: واقع قطاع الطاقة في الجزائر:
17.....	المطلب الأول: نشأة الدولة الجزائرية بعد الاستقلال:
18.....	المطلب الثاني: ثروات الجزائر من الطاقة:
22.....	المطلب الثالث: إنتاج الجزائر من الطاقة:
28.....	الفصل الثاني: آثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وتداعياته على قرارات الحكومة
29.....	المبحث الأول: الأزمة النفطية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الوطني
29.....	المطلب 1: ملامح الأزمة النفطية العالمية:
34.....	المطلب 2: وضعية الاقتصاد الجزائري بعد الأزمة :
36.....	المبحث 2: تداعيات أزمة انخفاض أسعار البترول على اتخاذ القرار في الجزائر :
36.....	المطلب 1: انعكاسات الأزمة النفطية على القرار الاقتصادي:
47.....	المطلب 2: التدابير السياسية والاجتماعية التي اتخذتها الجزائر لمواجهة أزمة انخفاض أسعار البترول :
52.....	خاتمة
55.....	فهرس الجداول
57.....	قائمة المراجع:
61.....	الفهرس
62.....	الملخص

الملخص

- الطاقة هي إحدى المقومات الأساسية لكل المجتمعات ، فقد أصبحت مطلوبة في شتى المجالات ، وقد مرت مصادر الطاقة في نشأتها وتطورها بجملة من المراحل بداية من الاستعمال البسيط للطاقة كالتدفئة وصولا إلى الاستعمال الحديث لها بصورة كيميائية أو كهربائية ، وتتوزع مصادر الطاقة في العديد من بلدان العالم منها الجزائر التي تمتلك إمكانيات طاقوية كبيرة لكنها لا تستفيد إلا من جزء قليل منها وذلك لغياب التكنولوجيا التي تتحكم فيها .

- وقد أثرت أزمة انهيار أسعار البترول على المصادر الطاقوية الناضبة بشكل كبير ، فانخفاض سعر البترول دفع بالدول الريعية إلى زيادة إنتاج هذه المادة المعرضة للزوال لتعويض الخسائر ، كما أثرت هذه الأزمة على اقتصاديات العديد من دول العالم منها الجزائر التي قامت باستهلاك كل الأموال الموجودة في خزانة الدول كما عملت على إنشاء جملة من المشاريع التنموية في شتى المجالات .